ائتمان وطن لوسيل

ملحق تصدره **لوسيل** للتعريف بأنشطة البنوك والشركات والمؤسسات المالية وتصنيفاتها الإئتمانية

رئيس مجلس الإدارة ثاني بن عبدالله آل ثاني

الأربعاء 14 محرم 1439 هـ . 4 أكتوبر 2017

Wednesday 4 October 2017

برعاية

مصرف قطر المركزي
Qatar Central Bank

مركز قطر للمال
QATAR FINANCIAL CENTRE

المصرف QIB

QIIB الدولي الإسلامي

البنك التجاري

بنك بروة
BARWA BANK

البنك الأهلي
ahlibank

الخليجي
al khaliji

الشركة القطرية العامة
للتأمين وإعادة التأمين ش.م.ق.ع.

الدوحة للتأمين
Doha Insurance

بورصة قطر
Qatar Stock Exchange

الدار

الشيخ عبدالله بن سعود محافظ مصرف قطر المركزي لـ«لوسيل»:

قوة الجهاز المصرفي حصّنت البنوك

% 12 نموا في الودائع و11 % في التسهيلات

1.3 تريليون ريال موجودات البنوك

% 14.8 كفاية رأس مال البنوك الوطنية

% 8.3 نموا في عرض النقد بمفهومه الواسع

أداء قوي في مواجهة التحديات

«المركزي»
إدارة مرنة لضبط السياسة النقدية والسيولة

قطر للمال
منصة إقليمية وعالمية لدعم الاقتصاد الوطني

مصرف قطر الإسلامي
رائد الصيرفة الاسلامية بتصنيفاته المتميزة

الدولي الاسلامي
تثبيت تصنيفه انعكاس لقوة الاقتصاد

البنك التجاري
42 عاما من الريادة لتطوير الخدمات المصرفية

البنك الاهلي
خدمات مصرفية محلية عصرية وآمنة

بنك بروة
مسيرة حافلة بالانجازات والجوائز والتصنيفات الرائدة

البنك الخليجي
تجربة مصرفية مميزة وعلاقات شراكة طويلة الامد

مجموعة الدوحة للتأمين
آفاق جديدة تدعم ريادتها في القطاع

القطرية العامة للتأمين
مكانة مرموقة في صناعة سوق التأمين

«بورصة قطر»
مرآة تعكس متانة وقوة الاقتصاد القطري

الدار لأعمال الصرافة
توسع شبكة فروعها في السوق المحلي

المصدر: لوسيل

By.Mohamed Elzawam

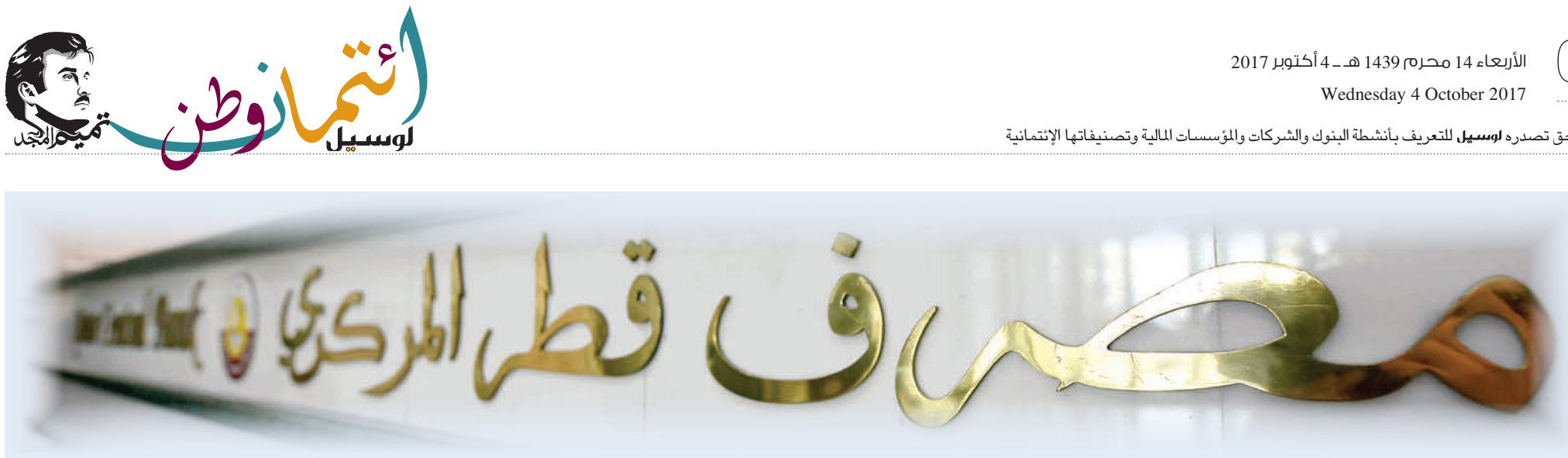

إدارة مرنة لضبط السياسة النقدية

الدوحة – **لوسيل**

لعب مصرف قطر المركزي منذ تأسيسه دورا رياديا في الإشراف والرقابة على القطاع المصرفي في الدولة، حيث تبنى منذ إنشائه في أغسطس من العام 1993، إستراتيجية مؤسسة النقد القطري بالإبقاء على سياسة سعر صرف ثابت مقابل الدولار الأمريكي بقيمة 3.64 ريال لكل دولار أمريكي، قبل أن يشرع في وضع الأطر والقوانين والضوابط المنظمة لقطاع البنوك والمصارف الإسلامية العاملة في دولة قطر، حيث نجح بدرجة أولى في تحديد إستراتيجية واضحة المعالم للقطاع المالي تقوم بالأساس على الشفافية والدقة في التعاملات سواء بين البنوك أو من خلال التعاملات مع العملاء.

كما عمل مصرف قطر المركزي على تعزيز الأسس القوية التي بُنِيَ عليها النظام المصرفي من خلال الزيادة في المطلبات على البنوك فيما يتعلق بكفاية رأس المال وتحديث الأنظمة وأساليب المحاسبة والتدقيق والإفصاحات، وتحفيز البنوك والمصارف الإسلامية العاملة في الدولة على تكوين أرصدة مالية مهمة إلى جانب الزيادة في المخصصات المالية لمواجهة المخاطر وتغطية القروض وغيرها من المتطلبات، كما تم التوجيه إلى الاستفادة من التجارب والخبرات العالمية في مجال التعاملات البنكية وصناعة الصيرفة الإسلامية التي أخذت في التطور خلال السنوات الأخيرة.

كما قام مصرف قطر المركزي بضبط إيقاع السياسة النقدية في دولة قطر لتعمل بالتوازي مع السياسة المالية العامة للدولة، حيث كان التنسيق على أشده بين مصرف قطر المركزي ووزارة المالية، من أجل رسم الإستراتيجيات المالية والنقدية للدولة بهدف تدعيم الركائز الاقتصادية لدولة قطر من خلال التحكم في العديد من المؤشرات الرئيسية كالتضخم، ونسبة رأس المال من إجمالي الموجودات ورأس المال الأساسي الخاصة بالشريحة الأولى من إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر ورأس المال الخاص بالشريحة الأولى زائد رأس المال المساند الخاص بالشريحة الثانية من إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر وخاصة صافي القروض غير المنتظمة من رأس المال.

ويهدف مصرف قطر المركزي إلى تنمية ودعم الاقتصاد الوطني وهو في ذلك منوط بالمهام الرئيسية التي تتمثل في خمس نقاط أساسية هي المحافظة على قيمة النقد وتأمين الاستقرار النقدي وإصدار النقد وتنظيم تداوله ووضع وتطبيق الأسس والقواعد الخاصة بالرقابة والإشراف على القطاع المالي لضمان استقرار النظام المالي والعمل كمصرف للحكومة والعمل كمصرف للبنوك وسائر المؤسسات المالية العاملة في دولة قطر، ولتحقيق تلك الأهداف يقوم مصرف قطر المركزي بالتنسيق مع الهيئتين الرقابيتين الأخريين للقطاع المالي وهما هيئة تنظيم مركز قطر للمال وهيئة قطر للأسواق المالية بوضع خطة إستراتيجية لفترة خمس سنوات لتنسيق وتعزيز انسيابية الأنشطة التنموية للقطاع المالي، حيث يتم من خلالها تحديد مجموعة من الأهداف التي يتعين تحقيقها خلال فترة الخمس سنوات تماشيا مع إستراتيجية التنمية الوطنية القطرية.

إلى ذلك، فقد انطلق مصرف قطر المركزي خلال هذا العام في تطبيق الخطة المالية الجديدة والتي تمتد إلى العام 2022، بعد أن أتم بنجاح الخطة الإستراتيجية الأولى المتراوحة بين 2013-2016، كما يعمل مصرف قطر المركزي على إدارة السيولة بشكل استباقي من خلال اللجوء إلى أدوات مختلفة مثل نظام معدلات السوق النقدي ومزادات أذون الخزينة بهدف تحقيق الإدارة الفعالة للسيولة مع تعزيز هدف النمو الاقتصادي في الوقت نفسه.

وبعد سلسلة من النجاحات قام مصرف قطر المركزي بتوسيع مظلة رقابته وإشرافه على القطاع المالي والمصرفي في الدولة ليشمل شركات الاستثمار والتمويل وشركات الصرافة وتوج أخيرا تلك المجهودات بالإعلان عن إشرافه ورقابته على قطاع التأمين وإعادة التأمين والتكافل وإعادة التكافل، قبل قانون شركات التأمين وإعادة التأمين والتكافل وإعادة التكافل واللائحة التنفيذية المنظمة له ومن ثم يرفقها بتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع التأمين بعد أن أصدر منذ سنوات تعليمات مشابهة في قطاع البنوك والاستثمار والصرافة.

محافظ المصرف المركزي.. لـ«لوسيل»:

الجهاز المصرفي والمالي صمد أمام الإجراءات التعسفية لدول الحصار لقوته وكفاءته

قال سعادة محافظ مصرف قطر المركزي الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني، في تصريحات خاصة لـ«لوسيل» أنه ترددت في الآونة الأخيرة بعض الأخبار الكاذبة حول تأثر الجهاز المصرفي والمالي بدولة قطر سلباً نتيجة إجراءات الحصار الظالم الذي فرضته عدة دول مجاورة على دولة قطر، وتداولت وسائل الإعلام في تلك الدول تلك الشائعات بكثافة بهدف التأثير على عملاء الجهاز المصرفي القطري والمتعاملين معه داخليا وخارجيا.

الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني
محافظ المصرف المركزي

وأضاف أنه على العكس من تلك الأخبار والأكاذيب التي ترددها وسائل الإعلام المشبوهة، فإن الجهاز المصرفي والمالي بدولة قطر قد ظل صامداً أمام تلك الإجراءات التعسفية التي اتخذتها دول الحصار، وذلك نظراً لما يتمتع به من قوة وكفاءة. وقد أثبتت اختبارات الضغط التي يجريها مصرف قطر المركزي بشكل دوري أن تأثر هذا القطاع بأكثر الضوابط تشدداً يكون في أضيق الحدود ولا يمثل مخاطر عالية على قدرته على الاستمرار، وذلك نظراً لما يمتلكه من كفاية رأس المال وانخفاض في نسب الديون غير المنتظمة، فضلاً عن تمتعه بالسيولة والربحية.

اجتماعات منتظمة

وأوضح أنه نظراً للمخاطر الجيوسياسية والأحداث الحالية غير الطبيعية وتماشياً مع الهدف الشامل للاستقرار المالي، فقد ظل مصرف قطر المركزي يعقد اجتماعات منتظمة مع البنوك، ويرصد عن كثب التطورات المتعلقة بالسيولة النظامية والسيولة لدى البنوك. ويقوم المصرف بذلك العمل كجزء من مهامه في مجال الرقابة الاحترازية الكلية، مما يساعده في تقديم المشورة للبنوك للتعامل مع تطورات الوضع، كما أنه يمكنه من الاستعداد لمواجهة أي طوارئ قد تحدث مستقبلاً.

وعلى الرغم من أن كلاً من الحكومة ومصرف قطر المركزي قادران على دعم البنوك بما يمتلكانه من صندوق سيادي ضخم واحتياطيات دولية كبيرة، غير أنه واستناداً إلى اعتبارات احترازية، فإنه لا ينبغي للمصرف المركزي ولا الحكومة أن يكونا مقرض الملاذ الأول، بل هما مقرض الملاذ الأخير وذلك عملاً بأفضل الممارسات العالمية التي تتبعها دولة قطر، ومن ثَمَّ فإن مصرف قطر المركزي لا يتدخل في إدارة السيولة الخاصة بأي من البنوك، طالما أنها تستوفي المتطلبات الاحترازية.

نظرة سريعة

بإلقاء نظرة سريعة على آخر التطورات النقدية والمالية المعلنة والمنشورة والمتاحة للجميع عبر النشرات الإحصائية التي يصدرها مصرف قطر المركزي بشكل شهري على موقعه الإلكتروني وكذلك بدورية الإحصاءات المالية الدولية التي يصدرها صندوق النقد الدولي بشكل شهري يتأكد للجميع كذب تلك الشائعات المغرضة ويوضح في ذات الوقت مدى قوة ومتانة الجهاز المصرفي والمالي بدولة قطر رغم كل الظروف الاستثنائية التي تتعرض لها الدولة نتيجة الحصار الظالم المفروض عليها، ومثال لذلك:

1. حققت السيولة المحلية ممثلة بعرض النقد بمفهومه الواسع في نهاية شهر يوليو 2017م (بعد مرور نحو شهرين تقريباً من بداية الحصار الغاشم) نمواً تزيد نسبته على 8,3% مقارنةً بمثيلتها الخاصة بنهاية شهر يوليو 2016م، بل إنها مقارنةً بنهاية شهر مايو 2017م (أي قبل بداية هذا الحصار) قد حققت نمواً تزيد نسبته على 2,4%.
2. حققت النقود الاحتياطية أو ما يعرف بالقاعدة النقدية في نهاية شهر يوليو 2017م نمواً تبلغ نسبته نحو 1,7% مقارنةً بمثيلتها الخاصة في نهاية عام 2016م.
3. حقق إجمالي موجودات البنوك التجارية العاملة بدولة قطر في نهاية شهر يوليو 2017م نمواً قدره 10,9% مقارنة بالفترة المماثلة لعام 2016م، ليصل إجمالي الموجودات إلى أكثر من 1,3 تريليون ريال.
4. على صعيد تجميع المدخرات، فقد زادت ودائع العملاء لدى البنوك التجارية خلال نفس الفترة بنحو 12,8% مقارنة بالفترة المماثلة لعام 2016م، ليصل إجمالي الودائع إلى نحو 772,5 مليار ريال، بل أكثر من ذلك أنها مقارنة بشهر مايو 2017م قد زادت بأكثر من 1,3% على الرغم من تراجع ودائع غير المقيمين بنحو 15% خلال هذين الشهرين من الحصار نتيجةً لقيام دول الحصار بسحب ودائعهم من الجهاز المصرفي القطري.
5. على صعيد التوظيف المحلي، فقد زادت التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية لعملائها خلال نفس الفترة بأكثر من 11,6% مقارنة بمثيلتها الخاصة بالفترة المماثلة لعام 2016م، وبنحو 1,4% مقارنةً بشهر مايو 2017م ليصل إجمالي الائتمان المحلي إلى نحو 795,8 مليار ريال.
6. بلغت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية نحو 1,5% فقط مع نسبة تغطية لهذه القروض تبلغ نحو 96,2%، مما يعكس مدى جودة الموجودات لدى البنوك التجارية في نهاية يوليو 2017م.
7. بلغ صافي الربح خلال نفس الفترة من عام 2017م إلى حقوق المساهمين أكثر من 14% (على أساس سنوي)، كما بلغ إلى إجمالي الموجودات نحو 1,6%.
8. بلغ معدل كفاية رأس المال للبنوك الوطنية في نهاية يوليو 2017م نحو 15,6% مقارنةً بنحو 14,8% في نهاية يوليو 2016م.
9. بلغ متوسط نسبة تغطية السيولة (LCR) لدى البنوك الوطنية في نهاية يوليو 2017م نحو 132,3% مقارنةً بنحو 122,0% في نهاية يوليو 2016م، وجدير بالذكر أن تلك النسبة لدى البنوك التجارية العاملة بالدولة قد بلغت نحو 122,9% في نهاية شهر يونيو 2017م مقارنة بنحو 118,6% في نهاية يوليو 2016م.

410 شركات محلية وعالمية

«قطر للمال»: منصة إقليمية وعالمية

■ يوسف الجيدة الرئيس التنفيذ لمركز قطر للمال

■ مركز قطر للمال دعم لا محدود للاقتصاد الوطني

الدوحة - لوسيل

قام مركز قطر للمال مؤخراً باتخاذ العديد من الإجراءات التي تهدف الى الارتقاء بمنصته لجعلها إقليمية وعالمية تخدم النهوض بالاقتصاد القطري وتدعم التوسُّع على المستويين الإقليمي والعالمي، حيث أعلن السيد يوسف محمد الجيدة، الرئيس التنفيذي لهيئة مركز قطر للمال مطلع العام الجاري عن انتقال المركز إلى المدينة المالية الجديدة في مشروع «مشيرب قلب الدوحة» بشكل متزامن مع انتقال كياناته التابعة وشركاته المرخصة وعدد من المؤسسات المالية الأخرى وذلك في العام 2019، بما يجعل من المدينة المالية في مشيرب عنواناً مالياً جديداً لدولة قطر، وكياناً جاذباً للأعمال التجارية.

وخلافاً للمشاريع المالية الأخرى في المنطقة، فإن المدينة المالية الجديدة ستُرحب بكافة الشركات المحلية والدولية ولن تقتصر على الشركات العاملة تحت مظلة مركز قطر للمال، الأمر الذي يجعلها أقرب إلى الدوائر المالية والتجارية العالمية الأخرى.

ويسعى مركز قطر للمال إلى جذب الاستثمارات العالمية إلى الدولة باعتبارها إحدى الأسواق الواعدة في المنطقة، نظراً لأن المركز يعتبر أحد النوافذ الاستثمارية المكملة للاقتصاد القطري وغير المنافسة له، ويهدف لتكملة جهود الدولة بالارتقاء بالاقتصاد القطري وتنويع مصادر الدخل وتدعيم القطاع الخاص عملاً برؤية قطر الوطنية 2030.

واكدت الإدارة التنفيذية لمركز قطر للمال أن الأعمال في المركز جارية بنفس الوتيرة والمنوال بالرغم من الظروف الاستثنائية التي يفرضها الحصار.

ويتكون مركز قطر للمال من ثلاث هيئات مختلفة، الأولى منها هيئة مركز قطر للمال التي تهدف من خلال فريق تطوير الأعمال إلى جلب الاستثمارات بشكل مباشر وتقوم بالترخيص للشركات كما أنها مسؤولة عن البيئة التشريعية للمركز بشكل عام، أما الهيئة الثانية فهي هيئة تنظيم مركز قطر للمال التي تمنح التراخيص للشركات الخاضعة للتنظيم على غرار البنوك وشركات التأمين وغيرها، أما الجهة الثالثة فهي محكمة قطر الدولية، التي تمثل جزءاً من محاكم الدولة وتضم نخبة من القضاة العالميين والقطريين والتي يمكن الترافع أمامها باللغتين العربية والإنجليزية وتهدف إلى توفير مناخ قانوني متكامل يعزز الثقة لدى المستثمر الأجنبي عند تدفق استثماراته إلى دولة قطر.

وأوضح السيد يوسف الجيدة أنه إلى جانب ذلك يحق التظلم إلى هذه المحكمة ضد أي من هيئات مركز قطر للمال والطعن في القرارات التي تصدرها. مضيفاً: «تشكل هذه المحكمة حماية تامة للمستثمرين كما أن جميع القضايا التي تم النظر فيها هي منشورة للجميع على موقع المحكمة تحقيقاً لمبدأ الشفافية وتعزيز مناخ الثقة لدى المستثمر».

خريطة طريق التنمية

وأكد الجيدة، في لقاء صحفي نُشر مؤخراً، التزام مركز قطر للمال بخارطة الطريق التي أطلقها والمتوافقة مع ركائز التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي ترتكز عليها رؤية قطر الوطنية 2030 الرامية لاستقطاب أكثر من 1000 شركة، وخلق أكثر من عشرة الاف وظيفة في القطاع المالي والقطاع غير المالي بالدولة بحلول 2022 وتحقيق ثلاثة أضعاف النمو في أصول الشركات المرخصة من قبل مركز قطر للمال، والوصول إلى 5% من القيمة السوقية لبورصة قطر.

وأشار الجيدة الى أنه سيتم الإعلان قريباً عن استراتيجية مستحدثة لمركز قطر للمال تهدف إلى جعله منصة منافسة إقليمياً وعالمياً خارج منطقة الخليج مع التوسع في إقليم جنوب شرق آسيا وبعض الدول المختارة في المنطقة التي يتم الوصول إليها من خلال منصة مركز قطر للمال، وتوفر في ذات الوقت اسواقاً تجارية جديدة للشركات القطرية الراغبة في التوسع في أسواق جغرافية جديدة وغنية لم يتم التركيز عليها سابقاً. لافتاً أن الاستراتيجية المستحدثة الجديدة تتعلق بالأنشطة الإقليمية وهي عبارة عن مبادرة لخلق بعض الأنشطة التجارية والفرص الاستثمارية في عددٍ من الدول لمنافسة مركز دبي المالي وسيتم الإعلان عن إضافة مكاتب الدول الجديدة بجانب تسهيل الوصول إليها عن طريق مركز قطر للمال، كما يتم حالياً دراسة تحفيز الشركات العالمية والمحلية للوصول إلى هذه الأسواق وهي أسواق إقليمية وعالمية.

تعمل تحت مظلته

لدعم الاقتصاد وخطط التنويع

■ المركز يعلن عن استراتيجيته

إدارة قانونية تتمتع بكفاءات رفيعة المستوى

تتألف الإدارة القانونية الخاصة بالمركز من سبعة محامين قطريين وغير قطريين يتمتعون بكفاءات قانونية رفيعة المستوى، وتتولى متابعة الشؤون القانونية للمركز. وقد حققت الإدارة القانونية منذ تأسيسها تميزاً لافتاً رغم قصر الفترة الزمنية لإنشائها، حيث نجحت في الحصول على جائزتين في زمن قياسي، الأولى منهما جائزة «أفضل إدارة قانونية في دولة قطر» (ضمن فئتها) والثانية جائزة «أفضل إدارة قانونية حكومية في منطقة الشرق الأوسط» الأمر الذي يمثل تتويجاً للجهود الناجحة التي يبذلها فريق العمل بالمركز للاستمرار في إنشاء بيئة جاذبة ومغرية للشركات المحلية والأجنبية. كما يوفر المركز العديد من المزايا القانونية لشركاته المرخصة والتي تتضمن السماح بالملكية الأجنبية بنسبة 100 % وتأسيس الشركات وفقا للمعايير والضوابط الدولية، ومنها ضوابط صندوق النقد الدولي وغيرها من المنظمات الدولية، وتوفير بيئة قانونية عالمية من خلال الأنظمة والقواعد التي تسري على الشركات المسجلة في مركز قطر للمال، إضافة إلى نظام عالمي بشأن العمل يشرف عليه مكتب تنظيم العمل في المركز.

كما أن النظام الضريبي المتميز يتيح تقديم جميع الإيضاحات اللازمة للمستثمرين. وفي هذا الإطار أشار السيد محمد يوسف الجيدة الى أن المركز قادر على حل أي مشكلة قد تحدث فيما يتعلق بأعمال الشركات خلال 24 ساعة وهو زمن قياسي، حيث تعمل جميع قيادات المركز على التواصل الفعال بشكل دائم بهدف تسهيل أعمال الشركات.

مجلس استشاري يضم أقطاب القطاع الخاص

وعين مركز قطر للمال مؤخراً مجلساً استشارياً يجمع قادة القطاع الخاص في الدولة، حيث يعمل المجلس بشكل وثيق مع إدارة مركز قطر للمال لدعم مساعيه الرامية لتحقيق أهداف خارطة الطريق الخمسية، وهو مجلس يجمع أهم الخبراء والمختصين في القطاع الخاص المحلي وقطاع الخدمات المالية، كما تشمل مسؤولياته تمثيل مركز قطر للمال في الفعاليات المالية المرموقة التي يتم تنظيمها على مدار العام في قطر أو خارجها.

ويتألف المجلس الاستشاري الحالي من السيد عمر حسين إبراهيم الفردان، رئيس شركة الفردان، والسيد عبد الله بن فهد بن غراب المري، رئيس مجلس إدارة بنك قطر الأول، والسيد صلاح محمد الجيدة، رئيس مجلس إدارة دويتشيه بنك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومدير دويتشه بنك في دولة قطر، والسيد تميم حمد الكواري، الرئيس التنفيذي لمجموعة «كيو إنفست»، والسيد راشد آل سعد، الرئيس التنفيذي لمكتب شرق للمحاماة.

دعم العنصر البشري المحلي وتنميته

أطلقت أكاديمية قطر للمال والأعمال التابعة لمركز قطر للمال مؤخراً دورتها الجديدة لبرنامج «كوادر» والتي تعقدها للسنة الخامسة على التوالي بالتعاون مع مركز قطر للمال والأعمال والقطاع المالي والمصرفي في الدولة على أن تختتم في 14 ديسمبر 2017. ويُنتظم فيها عدد من الطلاب القطريين الموهوبين الذين سيكتسبون أرقى العلوم المصرفية والمالية بالإضافة إلى التدريب العلمي لصقل مهاراتهم وامكاناتهم ما يمهد الطريق لتولي مراكز هامة في قطاع الخدمات المالية والتجارية بالدولة ليصبحوا من المهنيين ورواد الأعمال الناجحين وصناع القرار.

وفي هذا السياق قال السيد يوسف الجيدة، الرئيس التنفيذي لمركز قطر للمال بمناسبة إطلاق البرنامج «يُعد قطاع الخدمات المالية والمصرفية أحد القطاعات الرئيسية في قطر التي ستواصل الازدهار، ولهذا السبب من الضروري أن يكون لدينا المواهب المحلية المناسبة لضمان النمو المستمر لهذا القطاع، ونحن في مركز قطر للمال نفخر ببرنامج كوادر الذي أطلقته أكاديمية قطر للمال والأعمال.

حملات ترويجية في مختلف أنحاء العالم

أطلق مركز قطر للمال حملته الترويجية المتميزة لهذه العام والتي تضمنت حملات للتسويق لمنصة مركز قطر للمال مستهدفا الشركات والمؤسسات في برلين، وميونخ، وسنغافورة، وهونج كونج، ومانشستر، وكان آخرها في العاصمة البريطانية لندن. وأوضح السيد يوسف فخرو، الرئيس التنفيذي للتسويق وقسم الاتصال المؤسسي، بأن المركز بصدد إطلاق حملات ترويجية أخرى تستهدف الساحلين الشرقي والغربي من الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى عدد من الاقاليم الجغرافية التي سيتم الإعلان عنها في المستقبل القريب.

كما قام المركز بالمشاركة ورعاية أعمال المؤتمر الحادي والسبعين للجمعية المالية الدولية (IFA) والذي يقام في العاصمة البرازيلية ريو دي جانيرو، والتي شهدت حضور مسؤولين رفيعي المستوى من إدارة الشؤون المالية والضريبية في مركز قطر للمال. وأوضح السيد حامد علي السعدي، الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والضريبية في مركز قطر للمال، في تصريح له بأن المشاركة في هذا الحدث الدولي البارز أمر في غاية الأهمية لمواكبة أحدث المستجدات والتغيرات الدولية في هذا المجال، بجانب انتهاز الفرصة لتسليط الضوء على النظام الضريبي التنافسي والشفاف المعتمد في مركز قطر للمال.

قانون مركز قطر للمال الجديد

من المتوقع صدور قانون مركز قطر للمال الجديد في الفترة القصيرة المقبلة، وهو ما من شأنه أن يمثل نقلة نوعية في تسهيل دخول شركات مركز قطر للمال للسوق المحلي، حيث يأتي في إطار دعم جهود الدولة لتنويع مصادر الدخل، كما سيعزز من إمكانيات محكمة قطر الدولية ومركز تسوية المنازعات وتدعيم البيئة القانونية للمركز، وبالتالي تعزيز جاذبية منصة مركز قطر للمال للشركات المحلية الراغبة في التوسع خارج حدود قطر والشركات الأجنبية الراغبة في التوسع في الدولة والإقليم بشكل عام.

عدد شركات متزايد واستثمارات مباشرة متنامية

تبلغ عدد الشركات المرخصة من قبل مركز قطر للمال حالياً 410 شركات، وتقدر استثماراتها المباشرة بما يناهز 75 مليار ريال قطري. وتطمح ادارة المركز في مضاعفة حجم استثمارات شركات المركز المرخصة خلال السنوات الخمس المقبلة إلى 200 مليار ريال قطري.

نسبة تقطير عالية واستقطاب للكوادر القطرية

ارتفعت نسبة التقطير في مركز قطر للمال من 28,57% في العام 2014 إلى 40,52% في العام الجاري، كما أن نسبة الشركات القطرية المرخصة من قبل المركز والعاملة تحت مظلته تصل لقرابة 22% بما يؤكد دور مركز قطر للمال في استقطاب الاستثمارات وقدرة الاقتصاد القطري على النمو والتطور في ظل أي ظروف.

تأسيس مكاتب للشركات العالمية في الدولة

شهد مركز قطر للمال عدداً من النقاط الإيجابية التي عادت بالنفع عليه في ظل الظروف الحالية التي تشهدها الدولة أهمها قيام الكثير من الشركات والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية بالعودة إلى مقارها في قطر حيث استخدمت مركز قطر للمال كمنصة لإعمالها بجانب قيام بعض الشركات العالمية بتأسيس مكاتب لها في المركز حتى لا تفقد إمكانية الوصول إلى السوق القطري وتتمكن من إدارة عقودها مع عملائها في الدوحة، الأمر الذي نتج عنه حدوث زيادة في التراخيص.

حملة تلفزيونية لاستعراض نجاحات «قطر للمال»

أطلق المركز هذا العام حلمته التلفزيونية الجديدة التي تركز على رسالة المركز الشاملة «قلب المال والأعمال» والمصممة بعناية لتذكر المشاهدين بالفوائد والمزايا العديدة التي يوفرها لشركاته المرخصة الراغبة في النمو من الغرب إلى الشرق أو من الشرق إلى الغرب. وتستعرض الحملة التلفزيونية أبرز محطات النجاح التي شهدها مركز قطر للمال، مجددة التأكيد على أنه المنصة الرائدة في المنطقة لتسهيل النمو والتوسع في منطقة الشرق الأوسط والعالم. وسيتم بث الحملة الإعلانية الجديدة عبر القنوات التلفزيونية المحلية والدولية إلى جانب عرضها على متن الخطوط الجوية القطرية الناقل الرسمي لدولة قطر وأهم الشبكات الإخبارية العالمية، كما يمكن متابعتها من خلال الموقع الرسمي لمركز قطر للمال qfc.qa وعبر قناة المركز على موقع يوتيوب QFCAuthority إلى جانب مختلف مواقع التواصل الاجتماعي التابعة للمركز من خلال الوسم #قلب_المال _ والأعمال.

هذا وقد اكد المركز في بيان صحفي التزامه بالعمل بتوجيهات حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى في خطابه الذي ألقاه في بداية الأزمة الخليجية، والذي أثنى فيه على رقي أخلاق الشعب القطري والتفافه حول قيادته خلال هذه المرحلة الصعبة وأعرب عن تفاؤله بأن هذه الأزمة ستجعل المجتمع القطري أقوى من ذي قبل. كما أشار سموه إلى بعض الإجراءات الاقتصادية التي ستتخذها الدولة لضمان استمرار نمو وازدهار الاقتصاد القطري، ويشمل ذلك فتح الاقتصاد المحلي إلى روافد ومبادرات واستثمارات جديدة، بالإضافة إلى انتاج الغذاء والدواء، بغرض تنويع الاقتصاد المحلي ومصادر دخله. وعلق السيد يوسف محمد الجيدة على دور مركز قطر للمال في ضمن هذه المبادرات بالقول: «يؤدي المركز منذ تأسيسه دوراً رئيساً إلى جانب وزارة الاقتصاد والتجارة لاستقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير منصة تنافسية لتوسيع أعمال الشركات العالمية إلى الدولة. وسوف نستمر في دعم وتطوير قطاع الخدمات المالية لأعلى المستويات العالمية لتلبية احتياجات البلاد وتأكيد جاذبيتنا الاقتصادية الحالية أكثر من أي وقت مضى.».

كما أكد الجيدة على متانة وصحة الاقتصاد القطري وأشاد بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة الرشيدة لحماية الاقتصاد والمصارف المحلية في مواجهة الحصار.

استراتيجية مستحدثة

اعتمد مركز قطر للمال استراتيجية مستحدثة في ظل مستجدات الوضع الإقليمي يطمح من خلالها الى استقطاب مكاتب إقليمية وعالمية تتخصص في عدة دول بالمنطقة لتخدم أكثر من سوق داخل الدولة، بهدف أن تختار هذه المكاتب دولة قطر كمنصة انطلاق لها وأن يكون لها مردود مباشر على الاقتصاد المحلي من خلق وظائف واستقطاب المزيد من رؤوس الأموال إلى دولة قطر بالإضافة الى تسهيل إمكانية الوصول إلى هذه الدول الإقليمية البالغ عددها خمسة، والتي سيتم الإعلان عنها في وقت قريب، وسيتم التحالف معها على المستوى الحكومي من أجل تسهيل وصول الشركات العالمية إلى السوق القطري بالإضافة إلى الأسواق الخمس لهذه الدول التي سيتم الإعلان عنها وهي دول تتحالف تجارياً مع دولة قطر وابدت انفتاحاً كبيراً بشأن دخول شركات مركز قطر للمال لأسواقها بكل سهولة.

وضمن المستجدات حول الكيانات والمؤسسات المالية، فقد تم الإعلان مؤخراً عن ادراج محفظتين ببورصة قطر سيتم إدارتهما عن طريق شركات قطرية مرخصة بمركز قطر للمال، وهي خطوة لافتة يُتوقع منها أن تؤثر إيجاباً على استقطاب المزيد من الشركات المحلية والعالمية كونها تؤكد تجذُّر الثقة في بورصة قطر وفي الدولة بشكل عام، كما يتوقع أن تفتح الباب أمام ادراجات مماثلة أخرى من قبل الشركات المرخصة من قبل مركز قطر للمال.

تسريع إجراءات تسجيل الشركات المحلية والدولية

أعلن مركز قطر للمال عن تطوير إجراءات وعمليات تسجيل وترخيص الشركات المحلية والدولية وتسريعها، حيث تستطيع الشركات الحصول على الترخيص خلال خمسة أيام عمل فقط، بعد الانتهاء من وثائق التأسيس وتقديمها للمركز، وهي نقلة نوعية تتضمن تخصيص مدير علاقات لكل الشركات بهدف مساعدتها خلال الإجراءات. وفور منح الترخيص للشركة يضمن المركز انتقالاً سلساً تحت مظلته لإنهاء خدمات تأشيرات الجوازات وإجراءات الإقامة لموظفي الشركات وعائلاتهم. بالإضافة إلى فتح حسابات مصرفية محلية وإقامة دورات تعريفية وتوعوية للشركات حول استعمال البوابة الالكترونية لمركز قطر للمال. لتصبح الشركات بعدها مرخصة ومؤهلة بالكامل للاستفادة من البيئة القانونية والتشريعية والضريبية والتجارية التي تسمح بملكية أجنبية بنسبة 100 في المائة، وتحويل 100% من الأرباح، وسداد ضريبة شركات بمعدل تنافسي قيمته 10% فقط على الأرباح من مصادر محلية.

مراجعة مستمرة للنظام الضريبي

يشهد النظام الضريبي بمركز قطر للمال مراجعة مستمرة حيث تتم مراجعة وتعديل اللوائح الضريبية بالمركز مع الأخذ في الاعتبار مراعاة المعايير الدولية، خاصة توصيات مشروع مكافحة تآكل الأوعية الضريبية وتحويل الأرباح الذي تشرف عليه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD الأوروبية في منح هذا الامتياز بما يضمن زيادة في حجم الأنشطة التي تتم من خلال المركز وزيادة مساهمته في الاقتصاد القطري. كما تتعاون هيئة مركز قطر للمال مع وزارة المالية في كافة المسائل التي لها علاقة بالنظام الضريبي لدولة قطر بوجهٍ عام، لاسيما في كل ما يتعلق بالتزامات دولة قطر الدولية حيث يتعاون المركز مع وزارة المالية في إبرام اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي بما يضمن أفضل معاملة ضريبية ممكنة للاستثمارات القطرية بالخارج، ويحمي حقوق الشركات العاملة في قطر في الحصول على مزايا هذه الاتفاقيات الأمر الذي ساهم في إبرام شبكة واسعة من الاتفاقيات بلغت 74 اتفاقية تغطي أهم الشركاء الاقتصاديين لدولة قطر وتضمن لهم منافع ضريبية هامة. وفي شهر يونيو من هذا العام أدخل المركز بعض التعديلات على اللوائح الضريبية لتشجيع الشركات المسجلة بالمركز على تقديم خدماتها خارج الدولة بهدف تشجيع كيانات المركز على توجيه خدماتها نحو التصدير بحيث تستثني الأرباح المتحققة من مصادر بالدولة من ميدان تطبيق الضريبة إذا تم استخدام الخدمات خارج الدولة.

■ الجيدة يتوسط عددا من الكوادر الوطنية العاملة في المركز

«موديز» ثبتت تصنيفه عند درجة A2.. الشيخ د. خالد آل ثاني:

«الدولي الإسلامي»

يدعم تنمية الاقتصاد القطري

أعلنت وكالة موديز للتصنيف الإئتماني خلال شهر يوليو من العام الجاري عن تثبيت التصنيف الائتماني لبنك قطر الدولي الاسلامي للعام الثاني على التوالي عند درجة A2 وهو ما يؤشر الى قوة المركز المالي للبنك، واستندت موديز في حيثيات تثبيت تصنيفها للدولي الإسلامي إلى مجموعة من الاعتبارات منها أنه على الرغم من أن البنك يتعرض لنفس التحديات في بيئة التشغيل مثل البنوك القطرية الأخرى، مؤكدة انها تتوقع أن يكون أداء البنك مرناً نسبياً حيث إنه من أقدم البنوك الإسلامية في دولة قطر وله قاعد عملاء قوية لاسيما في مجال الأفراد كما أنه يحافظ على مستويات عالية من السيولة وكذلك قاعدة راسمالية قوية.

وأشارت موديز إلى أن الدعم الحكومي للبنوك القطرية يظل عند مستوى مرتفع في حال الحاجة، وكان ذلك من أهم الأسباب لتثبيت تصنيف الدولي الإسلامي.

■ الشيخ د. خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني

■ عبد الباسط الشيبي

■ جمال الجمال

الدوحة – **لوسيل**

كان سعادة الشيخ الدكتور خالد بن ثاني بن عبد الله آل ثاني رئيس مجلس الإدارة العضو المنتدب للدولي الإسلامي اكد على ان بنك قطر الدولي الإسلامي جزء من القطاع المصرفي القطري الذي يسهم في تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية والتي تشكل بمجموعها منظومة متكاملة تعمل على الارتقاء بمؤشرات النهضة الاقتصادية في جميع المجالات، وهوما خلق بيئة مواتية للعمل والنمو زاخرة بالفرص التي يشكل الانخراط في استثمارها واجباً لأنه يخدم المجتمع القطري بجميع فئاته، مضيفا « حقق صافي أرباح بنهاية النصف الأول من العام 2017 بلغت 465,3 مليون ريال مقابل 443,1 مليون ريال بنهاية النصف الأول من العام الماضي أي بنسبة نمو 5% هو ما يشير إلى أن البنك استطاع الاستفادة من قوة الاقتصاد القطري الذي يحقق نمواً متواصلاً بفضل الرعاية والدعم من حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى».

وأشار سعادة الشيخ الدكتور خالد بن ثاني رئيس مجلس الإدارة العضو المنتدب للدولي الإسلامي في تصريح له على اثر اعلان البنك عن نتائجه المالية للنصف الاول من العام الجاري، الى ان الدولي الاسلامي يقطف اليوم ثمارالاستراتيجية التي حرص على تنفيذها منذ فترة طويلة والتي ركزت على السوق المحلية والعمل مع قطاع الأعمال الوطني بكافة اتجاهاته من أجل تحقيق أهداف البنك وأهداف شركائنا وبذلك حافظنا على وتيرة نمو مستقرة وعلى ادنى النسب من المخاطر فضلا عن الهدف المركزي لنا وهو المساهمة في بناء وطننا وخدمة شعبنا . وقال سعادته « إن جميع عوامل النجاح ومواصلة النمو متوفرة وبيئة الأعمال تشهد الكثير من الديناميكية التي يمكن البناء عليها ،ونحن من جانبنا نطوّر بيئة التشغيل لدينا ونستجيب للتحديات على اختلاف أنواعها، ونعوّل على الابتكار والتجديد والاستجابة لتطلعات عملاء البنك».

وشدد سعادة رئيس مجلس الإدارة على أن الدولي الإسلامي يستخلص العبر من التطورات ويرسم استراتيجية تتناسب معها وهو حريص على تنفيذ مختلف الخطط والاستراتيجيات التي وضعها على الصعيدين المحلي والخارجي مع تطبيق أفضل المعايير المعتمدة عالميا في مجال العمل المصرفي سواء لجهة حوكمة الإدارة أو لجهة اتباع أدق سياسات المخاطر وأكثرها كفاءة وبما يؤدي بالنتيجة إلى تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة .

وعبّر سعادة الشيخ الدكتور خالد بن ثاني عن الشكر للإدارة التنفيذية للدولي الإسلامي وجميع العاملين في البنك على جهودهم وتفانيهم في العمل من أجل الخروج بنتائج متميزة تحقق أهداف البنك وتعود بالخير على المساهمين والعملاء على حد سواء».

ومن جهته قال السيد عبد الباسط الشيبي الرئيس التنفيذي للدولي الإسلامي تعليقا على تثبيت تصنيف موديز لبنك قطر الدولي الاسلامي أن تثبيت تصنيف الدولي الإسلامي في هذا المستوى الجيد إنما هو انعكاس طبيعي لقوة الاقتصاد القطري وملاءته العالية و هو دليل ثقة بقوة هذا الاقتصاد في مختلف الظروف وإزاء أية تطورات أو مخاطر غير متوقعة ، مضيفا « نحن جزء من القطاع المصرفي القطري المزدهر، ونفتخر بمساهمتنا في دعم النمو الاقتصادي عبر مشاركتنا في تمويل مختلف المشاريع في جميع القطاعات الحيوية التي تعمل بشكل منسجم ومتجانس، من أجل تحقيق أفضل النتائج وبما يعود بالخير على جميع مكونات المجتمع القطري ويحقق رؤى وتوجيهات قيادتنا الرشيدة ولاسيما رؤية قطر الوطنية 2030».

الشيبي: تثبيت تصنيف البنك انعكاس لقوة الاقتصاد

الجمال: الدولي الإسلامي يهتم بالاستثمار في الثروة البشرية

وشدد الرئيس التنفيذي للبنك على أن الدولي الإسلامي يتمتع بمركز مالي قوي وراسخ تعكسه نتائجه، وأرقام نموه ومختلف بنود ميزانيته العمومية ، فضلا عن قدرته على توسيع قاعدة عملائه والثقة الكبيرة التي يتمتع بها في القطاع المصرفي محليا ودولياً، وأيضا شراكاته الاستراتيجية التي نسجها محليا وإقليميا ودوليا وهو مايعزز فرص النمو ويقلل نسب المخاطر إلى الحدود الدنيا.

وأشار الرئيس التنفيذي للدولي الإسلامي إن مواصلة البنك لتطبيق الخطط الاستراتيجية التي أقرها مجلس الإدارة سواء على صعيد الاستمرار في تمويل مختلف المشاريع محليا أو على صعيد التوسع الخارجي عبر الدخول إلى أسواق واعدة جديدة استنادا إلى دراسات جدوى مفصلة ومعمقة .

وفي هذا الصدد ذكّر بافتتاح بنك أمنية في المملكة المغربية مؤخرا الذي هو ثمرة شراكة بين الدولي الإسلامي وبنك القرض العقاري والسياحي المغربي (CIH)وصندوق الإيداع والتدبير المغربي حيث يضع بنك أمنية استراتيجية تشغيلية تركز على التوسع في مختلف مدن المملكة المغربية وتقديم وتطوير منتجات مصرفية مبتكرة ومتنوعة تشمل الحلول المصرفية اليومية والتمويل والاستثمار مروراً بالإيداع والادخار».

وأعرب الشيبي عن أمله «بأن يكون افتتاح بنك أمنية في المغرب بوابة للدولي الإسلامي للتوسع باتجاه تطوير شراكات فعالة وعلاقات عمل ممتدة في القارة الأفريقية التي تضم الكثير من الفرص ، وهو مايتماشى مع استراتيجية الدولي الإسلامي بالإستفادة من الفرص الجيدة وذات المخاطر المعقولة».

ونوه الرئيس التنفيذي إلى أن الهدف المركزي للدولي الإسلامي سيبقى المساهمة في التنمية و تعزيز أرقام ومؤشرات النمو في البنك بما يؤدي إلى زيادة العوائد للمساهمين وتحقيق الأهداف المتوخاة من الخطط المرحلية والاستراتيجية للبنك».

وأكد السيد جمال الجمال الرئيس التنفيذي بالإنابة أن الدولي الإسلامي يستجيب بشكل ملائم لتوسع قاعدة عملائه ولتطورات السوق حيث يعكف البنك حاليا على مواصلة تنفيذ خطته في مجال إعادة تموضع شبكة فروعه المحلية بما يسهم في الاقتراب أكثر من العملاء والتواجد بشكل قوي في المجمعات التجارية وان التوسع لايشمل الفروع فقط بل يتعداه إلى التركيز على العناية بالقنوات البديلة كالأنترنت المصرفي والخدمات المصرفية عبر الهاتف وعبر الهواتف الجوالة وبزيادة نشر شبكة الصرافات الآلية.

أما على الصعيد الخارجي فأوضح السيد الجمال إن النصف الأول من هذا العام شهد تطورا نوعيا تمثل في انطلاق الأعمال التشغيلية لبنك أمنية في المغرب، وهو ثمرة شراكة بين الدولي الإسلامي وبنك القرض العقاري والسياحي المغربي (CIH)وصندوق الإيداع والتدبير المغربي حيث بدأت الأعمال التشغيلية للبنك عبر فروع في مدينتي الدار البيضاء والرباط على أن يتوسع في مختلف مدن المملكة المغربية وتقديم وتطوير منتجات مصرفية مبتكرة ومتنوعة تشمل الحلول المصرفية اليومية والتمويل والاستثمار مروراً بالإيداع والادخار».

وفي سياق متصل أكد الرئيس التنفيذي بالإنابة «أن الدولي الإسلامي يهتم بشكل كبير بالإستثمار في الثروة البشرية ويولي عناية فائقة بفرص التأهيل والتدريب وأن يكون كادر البنك على اتصال وثيق بجميع المستجدات المصرفية واحدثها بما ينعكس على جودة الخدمة المقدمة إلى العملاء ، وفي هذا الصدد يحرص البنك على أن يستقطب القطريين والقطريات وأن يوليهم أقصى عناية ممكنة بما يكفل انخراطهم الفعال في مختلف إدارات البنك ومستويات المسؤولية فيه».

■ «الدولي الإسلامي» خدمات عصرية بروح الأصالة

نمو في الإيرادات

بلغت إيرادات البنك عن فترة النصف الأول من عام 2017 910 ملايين ريال مقابل 817 مليون ريال خلال الفترة المقابلة من عام 2016 أي بنسبة نمو بلغت 11,4%.وإجمالي موجودات الدولي الإسلامي بنهاية فترة النصف الأول بلغت 45,9 مليار ريال مقابل 42,3 مليار ريال في الفترة المقابلة من العام 2016 أي بنسبة نمو 8,5% وحجم المحفظة التمويلية للدولي الإسلامي بنهاية النصف الأول من العام 2017 ارتفع ليبلغ 28,7 مليار ريال قطري مقابل 26,7 مليار ريال بنهاية النصف الأول من العام 2016 وهو ما يمثل نسبة نمو 7,5% « .

اما بالنسبة لكفاية رأس المال بازل III فقد بلغت 17,60% وهو مؤشر يدل على متانة مركز الدولي الإسلامي ونجاعة سياسته في مجال المخاطر .

ونوه السيد جمال الجمال الرئيس التنفيذي بالإنابة للدولي الإسلامي الى أن نتائج البنك تعكس نجاحه في التأقلم مع عوامل السوق المختلفة سواء من حيث المخاطر أو من حيث المنافسة ، حيث استطاع البنك أن يحافظ على وتيرة النمو المستقرة التي يحققها منذ فترة طويلة فضلا حفاظه على مؤشرات قوية في مختلف بنود الميزانية، وتابع قائلا «نحن نعمل بكل قوة من أجل المساهمة بتمويل مختلف المشاريع ونولي عنايتنا الخاصة لمشاريع البنية التحتية لكونها تمثل أولوية استراتيجية ، كما قطعنا شوطاً هاما في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونحتل موقعاً متقدما في القطاع المصرفي المحلي في مجال تمويل مثل هذه المشاريع ولاسيما عبر شراكتنا الفعالة والمثمرة مع بنك قطر للتنمية ، حيث أن مردود هذه المشاريع ينعكس بشكل كبير على الشريحة الأوسع من المجتمع».

بطاقة فيراري الائتمانية من الدولي الإسلامي وجاهة

يمتاز أعضاء الدولي الإسلامي وجاهة، باقة الدرجة الأولى المصرفية في دولة قطر، بالعديد من الامتيازات الراقية محلياً ودولياً بمجرد حصولهم على بطاقة فيراري الائتمانية* من الدولي الإسلامي وجاهة (Visa Infinite).

أهم المزايا

- خصومات خاصة من متاجر مختارة من فيراري
- اكتساب نقطة من نقاط الدولي الإسلامي لكل مشتريات بقيمة ٣,٩٩ ر.ق.
- دخول أكثر من ٧٥٠ صالة خاصة في المطارات محلياً ودولياً
- ميزة دفعات شهرية ٥٪
- خصومات مع شركاء الدولي الإسلامي محلياً ودولياً في أفضل الفنادق و المطاعم ومحلات التسوق
- تأمين السفر و تمديد ضمان الأجهزة الإلكترونية
- اشتراك مجاني في خدمة Visa بريميم – خدمة على مدار الساعة – لتلبية المتطلبات الخاصة

Ferrari
Official Licensed Product

Produced under license of Ferrari Brand S.p.A. The name FERRARI, the PRANCING HORSE device, all associated logos and distinctive designs are property of Ferrari S.p.A.

QIIB الدولي الإسلامي

VISA

* خاضع للشروط والأحكام

اتصلوا بنا على ٤٤٨٤٠٠٤٤ أو تفضلوا بزيارة www.qiib.com.qa

يستحوذ على 42 % من الصيرفة الإسلامية و12 % من السوق المصرفي

مصرف قطر الإسلامي..

رائد الصيرفة الإسلامية بخدماته وتصنيفاته المتميزة

■ المقر الرئيسي لمصرف قطر الإسلامي بشارع حمد الكبير

الدوحة – لوسيل

مصرف قطر الإسلامي (المصرف) هو أول مصرف إسلامي في قطر، حيث بدأ مزاولة النشاط عام 1982 ولا يزال إلى الآن أكبر المؤسسات المصرفية الإسلامية في الدولة، حيث يستحوذ حالياً على نسبة 42% من قطاع الصيرفة الإسلامية في البلاد، وحصة حوالي 12% من إجمالي السوق المصرفية، وأصبح ثاني أكبر بنك في قطر. جدير بالذكر أنه بنهاية يونيو 2017 بلغ إجمالي حقوق المساهمين في المصرف 14,3 مليار ريال قطري، ووصل إجمالي الأصول إلى 147 مليار ريال قطري.

يقدم المصرف خدماته في السوق المحلية من خلال شبكة فروع عصرية منتشرة في مختلف أنحاء قطر، كما يتيح في الفروع الأساسية مراكز متخصصة تضم مدراء علاقات متمرسين في تقديم خدمات لشرائح محددة من العملاء: مراكز الخدمات المصرفية الخاصة، مراكز خدمات التميز، مراكز الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب المراكز الخاصة بالسيدات. وعلاوة على امتلاكه لشبكة فروع متميزة، عمل المصرف على تسريع وتيرة الاستثمار في القنوات الإلكترونية من خلال توفير خدمات متعددة لأجهزة الصراف الآلي والإيداع النقدي، الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، تطبيق جوال المصرف، بالإضافة إلى مركز اتصال حائز على عدة جوائز. يتبنى المصرف إستراتيجية نمو تهدف لتعزيز مكانته ودوره كمصرف إسلامي رائد يتمتع بعلاقات قوية مع عملائه، وشراكات مهمة مع المجتمعات المحلية. وتتماشى الإستراتيجية التي يتبناها المصرف بشكل وثيق مع رؤية قطر الوطنية 2030، ومع التزام الحكومة بالاستثمار في البنية التحتية للبلاد وتنويع الاقتصاد وتطوير قطاع خاص قوي.

ويُعد المصرف مجموعة مالية مستقرة تغطي خدماتها جميع شرائح الأسواق المالية بما في ذلك الأفراد والمؤسسات الحكومية والشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوفر حلولاً مصرفية مبتكرة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وانطلاقاً من التزامه بالاستمرار في زيادة القيمة المضافة المقدمة لعملائه والمساهمين والمجتمع القطري، سيواصل المصرف تركيزه على الكفاءة وعلى تلبية احتياجات العملاء والارتقاء إلى مستوى توقعات جميع الأطراف المعنية.

وتمتلك مجموعة المصرف حصصاً في عدد من شركات الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في قطر ومنها على سبيل المثال مصرف كيو إنفست، وهو مؤسسة مصرفية استثمارية تابعة للمصرف، وشركة «بيمه» (المختصة في تقديم برامج التكافل التأميني)، وشركة الجزيرة للتمويل. ولمجموعة المصرف حضورها القوي في المناطق التي تهتم بشكل كبير بخدمات الصيرفة الإسلامية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، حيث يلبي QIB-UK، وهي مؤسسة مالية تابعة بالكامل للمصرف تأسست عام 2008، جميع الاحتياجات المالية للأفراد والشركات القطرية في المملكة المتحدة. كما يمتلك المصرف حضوراً في لبنان من خلال بيت التمويل العربي، وفي ماليزيا من خلال بنك التمويل الآسيوي، إضافة إلى فرع في السودان.

في يوليو 2017، قامت وكالة التصنيف الدولية «موديز» بتصنيف الودائع على المدى الطويل للمصرف عند A1 كما قامت وكالة التصنيف الائتمانية العالمية «فيتش» في يونيو 2017 بتأكيد تصنيف المصرف الائتماني طويل الأجل عند (+A) وقامت وكالة التصنيف الدولية ستاندرد آند بورز بتأكيد تصنيف المصرف عند (-A).

مودیز تصنف ودائع المصرف عند A1

فيتش تصنف ائتمان المصرف عند (+A)

المصرف من أكثر البنوك أمانا في الشرق الأوسط والأسواق الناشئة

الإستراتيجية العامة

تتمثل رؤية المصرف في أن يصبح مصرفا رائدا ومبتكرا وشاملا، يتمسك بأحكام الشريعة الإسلامية والمثل والقيم الأخلاقية الرفيعة، ويحقق المعايير الدولية للعمل المصرفي. ويعمل المصرف على تحقيق ذلك من خلال:

- **تعزيز مكانته محلياً وتحسين قيمة الشراكات الدولية القائمة.**
- **توسيع نطاق الخدمات المصرفية للشركات ليصبح المصرف الإسلامي الرئيسي للشركات القطرية.**
- **تحديث الخدمات المصرفية للأفراد ليصبح مصرفاً يتماشى مع معطيات القرن الحادي والعشرين.**
- **إعادة هيكلة العمليات وتقنية المعلومات والتركيز على خدمة العملاء.**
- **تعزيز الرأسمال البشري وإثراء المهارات ليصبح إحدى جهات العمل المفضلة في قطر.**
- **تحسين الخدمات المصرفية الخاصة وعمليات إدارة الثروات وتعزيز شبكة العملاء من الشركات بالإضافة إلى زيادة حجم التعاملات العابرة بين المصرف والشركات التابعة له.**
- **ابتكار منتجات وحلول مصرفية واستثمارية جديدة في إطار أنظمة متكاملة.**
- **تحسين أنظمة الإدارة الداخلية من أجل تحقيق أعلى مستوى من الإنتاجية والتركيز على حوكمة الشركات.**

وقد شهد المصرف خلال السنوات الأخيرة نمواً مستداماً، واستطاع خلال النصف الأول من 2017 تحقيق العديد من المؤشرات المالية الإيجابية، من أهمها:

- **حقق المصرف أرباحاً صافية بقيمة 1,165 مليون ريال قطري في النصف الأول لعام 2017، وبنسبة زيادة قدرها 10% مقارنة مع النصف الأول من عام 2016.**
- **ارتفع إجمالي موجودات المصرف محققاً نمواً بنسبة 9,2% مقارنة مع يونيو 2016 ليصل إلى 147 مليار ريال قطري.**
- **بلغ حجم الأنشطة التمويلية 110 مليارات ريال قطري محققاً نمواً بنسبة 13,6% بالمقارنة مع يونيو 2016.**
- **بلغت ودائع العملاء 97 مليار ريال قطري مسجلةً نمواً بنسبة 2% بالمقارنة مع يونيو 2016.**
- **بلغ إجمالي الدخل عن النصف الأول لعام 2017 مبلغ 3,146 مليون ريال قطري مسجلاً نسبة نمو 18,4% مقارنة بمبلغ 2,657 مليون ريال قطري عن نفس الفترة من عام 2016، حيث حققت إيرادات التمويل والاستثمار نمواً بنسبة 22% لتصل إلى 2,788 مليون ريال بنهاية يونيو 2017.**
- **تمكن المصرف من الاحتفاظ بنسبة منخفضة للتمويل المتعثر من إجمالي التمويل وذلك عند حوالي 1% والتي تعتبر من أقل النسب في مجال الصناعة المصرفية مما يعكس جودة المحفظة التمويلية للمصرف والإدارة الفعالة للمخاطر، ووصلت نسبة التغطية للمخصصات إلى 118%.**

منتجات وخدمات مبتكرة وفروع جديدة

يعمل المصرف بانتظام على تطوير وتحديث منتجاته وخدماته للعملاء من الأفراد والشركات. وخلال النصف الأول من عام 2017 أطلق المصرف مجموعة مبتكرة من المنتجات المالية، من أهمها: طرح الإصدار الثاني من شهادات الإيداع للعملاء من الأفراد والشركات بالريال القطري والدولار الأمريكي، وبفترات استحقاق مختلفة لسنة وسنتين، كما قام بإطلاق بطاقة فيزا سيغنتشر جديدة صممت خصيصاً للسيدات، وتغطي احتياجاتهن المالية وتطلعاتهن الخاصة. وتقديراً لعملائه أطلق المصرف عدداً من حملات التسويق التي تقدم عروضاً خاصة ومميزة للعملاء على التمويلات الجديدة، واستخدام البطاقات الائتمانية للمصرف بالتعاون مع كل من فيزا وماستركارد.

كما قام المصرف هذا العام بافتتاح فرعين جديدين في كل من قطر مول، ودوحة فستيفال سيتي، ونقل فرع الغرافة إلى Q-Mall، وقريباً سيفتتح فروعاً جديدة، وذلك بهدف الوصول بخدماته للعملاء في المواقع المتطورة الجديدة في كل أنحاء قطر.

جوائز مختارة من 2017

ونظراً لأدائه المتميز وابتكاراته المستمرة، حصل المصرف على إشادة وتقدير العديد من المجلات والتقارير المالية الدولية المرموقة بصفته أحد المصارف الرائدة في المنطقة. وخلال عام 2017 حصد عددا من الجوائز، منها:

- جائزة أفضل مصرف إسلامي في قطر لعام 2017 من ذي بانكر، التابعة لمجموعة فاينانشال تايمز (The Banker, Financial Times Group).
- أفضل منتج مصرفي إسلامي مبتكر لعام 2017 من غلوبال فاينانس (Global Finance).
- أفضل مؤسسة مالية إسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2017 من غلوبال فاينانس (Global Finance).
- أفضل مؤسسة مالية إسلامية في قطر لعام 2017 من غلوبال فاينانس (Global Finance).
- أفضل مصرف إسلامي في قطر للعام 2016، مجلة أخبار التمويل الإسلامي (IFN).
- أفضل صفقة صكوك للعام 2016، مجلة أخبار التمويل الإسلامي (IFN).
- أفضل منتج إسلامي جديد في قطر لعام 2016 من فيزا إنترناشيونال (Visa International).
- حقق المصرف مراكز متقدمة في الترتيب في مسح غلوبال فاينانس السنوي لأكثر البنوك أمانا في العالم، حيث احتل المصرف المراكز التالية:
- أكثر البنوك الإسلامية أماناً في قطر، واحتل المركز الثالث بين المؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي.
- المركز الـ 8 بين أكثر البنوك أماناً في الشرق الأوسط.
- المركز الـ 25 بين أكثر البنوك أماناً في الأسواق الناشئة.

شهادات الإيداع من المصرف
فرصة استثنائية لتنمية أموالكم

بادر الآن في الإستثمار في شهادات الإيداع – الإصدار الثاني من المصرف، واستفد من المميزات التالية:

- عوائد مجزية مع توزيع ربعي للأرباح
- متوفرة لمدة سنة أو سنتان
- إمكانية الحصول على تمويل بضمان الشهادة
- شهادة الإيداع متاحة بالريال القطري أو الدولار الأمريكي
- الحدّ الأدنى للإشتراك 100,000 ريال قطري أو 25,000 دولار أمريكي

معدل الربح السنوي المتوقع

	سنة	سنتان
الريال القطري	%3.25	%3.75
الدولار الأمريكي	%2.5	%2.75

*تطبّق الشروط والأحكام.

www.qib.com.qa | 4402 0888

المصرف
QIB

غاربيس إرادیان كبير مستشاري المعهد الدولي للمالية:

الاقتصاد القطري قوي

مراجعة التصنيفات الائتمانية في 2018

■ 1,1 % نموا في الناتج المحلي في 2017 و2% في 2018

الدوحة – **لوسيل**

قال غاربيس إراديان كبير المستشارين الاقتصاديين بالمعهد الدولي للمالية بواشنطن والخبير الاقتصادي السابق في صندوق النقد الدولي، إن البنوك والمصارف الإسلامية العاملة في دولة قطر تتمتع بوضع قوي ومرن يجعلها قادرة على تحمل آثار الحصار الذي فرضته بعض الدول العربية على دولة قطر، مشددا على أن المراكز المالية للبنوك القطرية سليمة وتتمتع برأس مال جيد ومتين إضافة إلى نجاحها في تقديم أداء متميز في المنطقة مكنها من تحقيق ربحية في العوائد المالية وكفاءة الأنشطة التشغيلية سواء للبنوك التقليدية أو المصارف الإسلامية، وأضاف في حوار خاص لـ «لوسيل» عبر البريد الإلكتروني: «إن البنوك القطرية في وضع قوي لتحمل الضغوطات التي خلفها الحصار من قبل بعض الدول العربية بفضل المراكز المالية التي تتمتع بها».

وأضاف: «رغم المتغيرات الاقتصادية والضغوطات التي فرضتها المرحلة فإن البنوك القطرية تبقى في وضعية سليمة، نتيجة ما تتمتع به البنوك والمصارف المحلية من كفاية في رأس المال والذي يتسم بمستويات جودة عالية، كما أن الاستثمارات في البنوك القطرية مربحة وتحقق عوائد متميزة».

والمعهد الدولي للمالية، هو مؤسسة مالية دولية يوجد مقرها في واشنطن العاصمة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية، وهو متخصص في صناعة المال، ويضم في عضويته أكثر من 500 مؤسسة وشركة مالية دولية وعالمية من أكثر من 70 دولة في أنحاء العالم ويقوم بمتابعة السياسات المالية للدول والبنوك والشركات المالية في العالم، حيث تمثل نسبة عضوية البنوك العالمية نحو 52%، والوزارات والمؤسسات والشركات العمومية العالمية نحو 16% وشركات إدارة الأصول نسبة 13% وشركات التأمين العالمية نسبة 6%، ويقوم المعهد بإصدار تقارير متخصصة في المالية والبنوك بشكل دوري إلى جانب الدراسات الإستراتيجية الاقتصادية.

وعما تم تداوله عن قيام مستثمرين خليجيين من دول الحصار إلى جانب بنوكهم بسحب الودائع الخاصة بهم من البنوك القطرية ومدى تأثر ذلك قال كبير المستشارين الاقتصاديين والمدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالمعهد الدولي للمالية، إن نجاح مصرف قطر المركزي بضخ مزيد من السيولة في الجهاز المصرفي إلى جانب زيادة ودائع القطاع العام كان لهما التأثير الإيجابي على الميزانية العمومية للبنوك القطرية، مشددا على أنه رغم قيام العديد من المؤسسات المالية بسحب أموالها من البنوك القطرية إلا أن ضخ السيولة القطرية في البنوك ساهم في تحفيز القطاع وهو ما يؤكد توفر السيولة لدى الجهات الرسمية والرقابية على القطاع البنكي القطري.

وارتفعت الودائع الحكومية وودائع القطاع العام من نحو 249,8 مليار ريال بنهاية شهر يونيو من العام 2017، لتصل إلى مستوى 273,8 مليار ريال بنهاية شهر يوليو من العام الجاري لتقفز إلى مستوى 302,6 مليار ريال بنهاية شهر بنحو 207,6 مليار ريال بنهاية شهر مايو. وأظهرت الميزانية المجمعة للبنوك والمصارف الإسلامية العاملة في الدولة، حجم الودائع تحت الطلب والتي بلغت نحو 36,8 مليار ريال، إضافة إلى نحو 265,7 مليار ريال في شكل ودائع توفير ولأجل، والتي ارتفعت بنحو 30,7 مليار ريال.

وشدد غاربيس إراديان كبير المستشارين الاقتصاديين بالمعهد الدولي للمالية بواشنطن على مدى التزام البنوك والمصارف الإسلامية القطرية بالمعايير الدولية، ومنها معايير بازل 3 لكفاية رأس المال، إضافة إلى انضباط البنوك والمصارف الإسلامية القطرية بالضوابط والتعليمات المصرفية التي يصدرها مصرف قطر المركزي بشكل دوري في إطار حرصه على تعزيز متانة القطاع المصرفي لدولة قطر.

وتابع قائلا: «كما يواصل المصرف المركزي القطري إحراز تقدم في تنفيذ ضوابط بازل 3 إضافة إلى المعايير واللوائح المتعلقة بتوصيات بازل وغيرها من المتطلبات اللازمة».

وتحدث غاربيس إراديان كبير المستشارين الاقتصاديين بالمعهد الدولي للمالية عن مقومات قوة الاقتصاد القطري التي يتمتع بها إضافة إلى الركائز والدعائم التي يستند إليها، حيث قال إن أساسيات الاقتصاد القطري قوية جدا عند تركيزها، مشيرا إلى الأصول الخارجية العامة والضخمة التي تتمتع بها دولة قطر والتي تقدر بأكثر من 300 مليار دولار والتي تعادل أكثر من 200% من الناتج المحلي الإجمالي القطري، والتي تتركز أغلبها في أصول مملوكة لجهاز قطر للاستثمار، مشيرا إلى أن تلك الأصول تمكن قطر من مواجهة أي تقلبات، وتابع في إجابته عن سؤال «لوسيل» قائلا: «إن الاقتصاد القطري مبني على أسس متينة وقوية وهو ما تجلى من خلال صلابة الاقتصاد القطري إضافة إلى الأرصدة المالية الضخمة التي تتمتع بها دولة قطر والتي تمكنها من مواجهة أي صدمة اقتصادية بما في ذلك تبعات الحصار المفروض عليها من دول عربية حتى لو امتد إلى سنوات أخرى».

وتقدر الثروة السيادية التي يمتلكها جهاز قطر للاستثمار وأذرعه الاستثمارية بأكثر من 335 مليار دولار أي ما يعادل أكثر من 1,4 تريليون ريال قطري، بعد أن قامت الدولة في الفترة الماضية بتدعيم الأصول السيادية لجهاز قطر للاستثمار موظفة في ذلك التصنيفات التي تتمتع بها دولة قطر بما فيها تصنيف البنك الدولي لدولة قطر ضمن العشرين دولة الأولى على مؤشر مناخ الأعمال، حيث يعتبر مؤشرا مهما للمستثمرين الراغبين في دخول السوق القطرية، حيث يؤكد الخبراء أن ما قامت به دولة قطر خلال المرحلة الماضية دعم من ركائزها الاقتصادية كما سيكون محفزا لقطاع الأعمال خلال السنوات المقبلة وجاذبا مهما للاستثمارات الأجنبية، خاصة بعد نجاح الإدارة الاقتصادية في دولة قطر في إدارة التوجهات العامة للدولة وحولت الحصار المفروض على الدولة إلى فرصة مهمة لتنويع الاقتصاد الوطني والتحول إلى تعزيز الاستثمارات وتنويعها.

وعن توقعات المعهد الدولي للمالية عن الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر للعام المقبل، قال كبير المستشارين الاقتصاديين غاربيس إراديان إن المعهد حدد نسبة نمو الناتج الإجمالي المحلي لدولة قطر خلال العام المقبل بنحو 2% مسجلا ارتفاعا بنحو 0,9% مقارنة بالعام الجاري،

مشيرا إلى أن المعهد اضطر إلى تخفيض طفيف في توقعاته لنمو الناتج المحلي الحقيقي للعام الجاري بواقع نقطة مئوية واحدة ليستقر عند مستوى 1,1% بنهاية شهر ديسمبر من العام الجاري، وأرجع ذلك إلى الحصار الذي تم فرضه على دولة قطر مشددا على أن الاقتصاد القطري يتمتع بالقوة والملاءة الكاملة لمواجهة مختلف التحديات والتقلبات التي قد تطرأ تباعا.

أما عن التصنيفات الائتمانية التي تم إسنادها لدولة قطر مؤخرا، فتوقع غاربيس إراديان كبير المستشارين الاقتصاديين بالمعهد الدولي للمالية بواشنطن أن تتم مراجعة تلك التصنيفات بحلول العام المقبل وتحسن المناخ العام، حيث قال: «من المرجح أن تراجع وكالات التصنيف الائتماني الثلاث تصنيفاتها التي أسندتها إلى دولة قطر خلال العام 2018».

■ غاربيس إراديان

أغسطس من العام الجاري بزيادة بنحو 28,8 مليار ريال، وكانت تقدر

> الأصول قادرة على الدفاع عن الاقتصاد حتى لو استمر الحصار لسنوات

■ توسيع التسهيلات الإئتمانية للقطاع الخاص لدعم المشاريع

الخليجي
al khaliji
10
سنوات على تأسيس الخليجي
المعرفة أساس
تعاملاتنا المصرفية
الخليجي بنك قطري رائد يوفر لعملائه تجربة مصرفية مميزة، وخدمات حائزة على الجوائز، وعلاقات شراكة طويلة الأمد.
ومع تواجد فروع لبنك الخليجي في دولة الإمارات العربية المتحدة وفرنسا أصبحت خدماتنا سهلة المنال أكثر من أي وقت مضى.
يبلغ إجمالي أصول البنك ٥٨,٢ مليار ريال قطري في ٣٠ يونيو ٢٠١٧ ومعدل كفاية رأس المال يعادل ١٥,٧٪ وفقاً لـ بازل ٣، وقد حاز البنك على تصنيف A من وكالة فيتش العالمية، وتصنيف إئتماني A٣ من وكالة موديز، وذلك بفضل التفاني والعمل الجاد.
نفخر بالعلاقات التي تربطنا بعملائنا، ونثمن دورهم كمحرك رئيسي لدفع عجلة النمو الاقتصادي في دولة قطر.
رؤيتنا هي الجيل القادم من الخدمات المصرفية.
لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على: ٠٠٠٠ ٤٤٩٤ ٩٧٤+، أو زيارة: www.alkhaliji.com

بنك بروة
BARWA BANK

مركز مالي قوي وأداء نشط.. مجموعة بنك بروة

مسيرة حافلة بالإنجازات والجوائز والتصنيفات الرائدة في المنطقة

■ سعادة الشيخ محمد بن حمد بن جاسم آل ثاني، رئيس مجلس ادارة مجموعة بنك بروة والعضو المنتدب

الدوحة – **لوسيل**

تسعى مجموعة بنك بروة ومنذ تأسيس البنك في 28 يناير من العام 2008، وبدئه في تقديم خدماته وأنشطته المصرفية في 1 فبراير 2009 بموجب ترخيص من قبل مصرف قطر المركزي، على تعزيز تواجدها كعلامة مضيئة في القطاع المصرفي لدولة قطر، متخصصة في تقديم باقة من الخدمات المصرفية والبنكية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يعمل البنك وشركاته التابعة بصفة أساسية في أنشطة الاستثمار والتمويل والاستشارات، وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك وبنود عقد التأسيس والنظام الأساسي.

نجحت مجموعة بنك بروة خلال السنوات التسعة الماضية في تحقيق قفزات متميزة، برزت نتائجها في حصد العديد من الجوائز، إضافة إلى الإشادة والتنويه والتقدير من قبل المؤسسات المالية الدولية والمختصين في قطاع البنوك والمصارف الإسلامية، الأمر الذي أهل بنك بروة في أن يحظى بتصنيفات ائتمانية عالية الجودة من قبل الوكالات المختصة في هذا المجال، فقد حصل البنك على تصنيف A2 من قبل وكالة التصنيف العالمية موديز و A من قبل وكالة التصنيف العالمية فيتش، وهي تصنيفات تعد من أعلى التصنيفات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مما يعكس قوة البنك وملاءته وسياسته المالية السليمة وحرصه على تلبية المتطلبات التي تفرضها المعايير الدولية والضوابط التي يحددها مصرف قطر المركزي.

وبالرغم من الظروف الصعبة والأزمات السياسية والاقتصادية التي تتعرض لها المنطقة، إلا أن المجموعة استطاعت في ظل ذلك أن تحقق أداءً متوازناً يعكس مدى متانة المجموعة ومركزها المالي، حيث حافظت المجموعة على موجوداتها التي بلغ مجموعها 46,2 مليار ريال بنهاية النصف الأول من العام الجاري، وكذلك محفظة التمويل والتي بلغت قيمتها 30,3 مليار ريال، في حين بلغ مجموع ودائع العملاء 28,2 مليار ريال. كما حققت المجموعة صافي ربح عن فترة النصف الأول من العام الجاري بمقدار 388,8 مليون ريال وبنسبة زيادة قدرها 4% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

رافق حفاظ المجموعة على موجوداتها وحجم أنشطة التمويل والاستثمار فيها، مع سياسة المحافظة على جودة الأصول وإدارة المخاطر، حيث بلغت التمويلات غير العاملة ما نسبته 1,5% من إجمالي محفظة التمويل. وحرصاً من إدارة المجموعة على زيادة عوائد المساهمين وأرباحهم، فقد عمدت إلى ضبط وترشيد قاعدة التكاليف واعتماد هيكلية أعمال تتسم بالجودة والمرونة والكفاءة، مما أدى لانخفاض المصاريف بنسبة 6% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وكان سعادة الشيخ محمد بن حمد بن جاسم آل ثاني، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، قد صرح بأن مجموعة بنك بروة تعمل وفق إستراتيجية مرنه و مدروسة أبرزتها كأحد أهم المساهمين الفاعلين في القطاع المصرفي القطري، وستعمل المجموعة بكل جد على مواصلة أدائها القوي لتحقيق أهدافها مستفيدة من الفرص التي يوفرها الإقتصاد القطري الذي يتمتع بأعلى نسب النمو في المنطقة و الفرص الواعدة على كافة الأصعدة، كما أن المجموعة لديها من الخبرات و الكفاءات التي ستعمل بإذن الله على مواصلة نمو العائد للمساهمين وتنمية إستثماراتهم عن طريق الحفاظ على جودة الخدمات و النمو المدروس في محفظتي التمويل والإستثمار و تحسين كفاءة الأداء.

أما الرئيس التنفيذي للمجموعة خالد يوسف السبيعي، فأكد أن استمرار المجموعة في أدائها القوي ساهم في زيادة إيراداتها بنسبة 11,2% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، متجاوزة مبلغ مليار ريال، ومعتمدة في ذلك على تنويع مصادر الدخل وزيادة قاعدة العملاء. كما استطاعت المجموعة زيادة الكفاءة التشغيلية وخفض إجمالي المصاريف بنسبة 6% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، واستمرت المجموعة في سياستها الإبداعية من خلال توفير منتجات تلبي احتياجات جميع العملاء. كما أكد أن النمو الذي شهده البنك خلال الأعوام الماضية كان متزامناً مع سياسة متزنة لإدارة المخاطر، فقد بلغت التمويلات غير العاملة ما نسبته 1,5% من إجمالي محفظة التمويل، وهي تعد نسبة جيدة ومعقولة مقارنة مع المؤشرات العالمية في هذا المجال، مشيراً إلى أن الصكوك التي تم إصدارها مسبقاً بقيمة تجاوز 2 مليار ريال وتستحق على فترات مختلفة، قد ساهم في خفض كلفة التمويل وتقليص الفجوة التمويلية، ومن ثم تعزيز المركز المالي للمجموعة بشكل فاعل.

وفي العام الجاري، نجح بنك بروة في حصد جائزة المصرف الرائد من حيث المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية في قطر، وذلك خلال حفل توزيع جوائز التميز والإنجاز المصرفي العربي للعام 2017 الذي نظمه الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب يوم 12 مايو من العام الجاري، حيث تسلم الجائزة السيد/ طلال الخاجة الرئيس التنفيذي لمجموعة الاتصال بالبنك.

تُشكل جائزة المصرف الرائد من حيث المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية في قطر أحدث إضافة إلى رصيد بنك بروة من الجوائز والألقاب التقديرية على مدى السنوات الماضية، بما في ذلك فوزه بجائزتي أفضل فريق تسويق واتصال، وأفضل منتج مصرفي إسلامي مبتكر في قطر – حساب التوفير ثراء، خلال حفل توزيع جوائز مجلة إنترناشيونال فاينانس لعام 2016، فضلاً عن تلقيبه بأسرع البنوك نمواً في قطر من قبل جوائز بانكر ميدل إيست لعام 2015.

التقطير والتطوير أولوية قصوى

تولي مجموعة بنك بروة اهتماماً كبيراً بالزاد البشري، حيث يمثل النواة الأساسية للاستدامة وتحقيق التميز. ولذلك فقد اهتم مجلس الإدارة برأس المال البشري، والذي يعد العامل الأساسي في نجاح المجموعة وقدرتها على تحقيق أهدافها، وتواصل الجهد لجذب الكفاءات القطرية الشابة والمؤهلة علمياً وعملياً لتتولى دورها في قيادة المجموعة للوصول بها إلى المراتب الأولى ضمن المؤسسات المالية الإسلامية، حيث تجاوزت نسبة الكفاءات القطرية ال 27%. كما تقوم مجموعة بنك بروة بتطوير تقنياتها المصرفية التكنولوجية بشكل دوري ومتواصل بهدف الاستجابة الكلية لمتطلبات العملاء، ومجاراة التطور التقني الحاصل في العالم المصرفي.

جوائز تترجم التميز

كما حصد البنك خلال السنوات الستة الأخيرة 64 جائزة، منحتها مؤسسات مالية متخصصة في الأعمال البنكية والمصرفية، ومن أهم تلك الجوائز: جائزة البنك الأسرع نمواً في قطر والتي حصل عليها في العام 2012، وخلال نفس العام حصل البنك على جائزة أفضل بنك محلي لخدمات الشركات، وجائزة أفضل خدمات للمشروعات الصغيرة. أما في العام 2013، فتحصل البنك على جائزة أفضل رئيس تنفيذي مصرفي، وجائزة البنك الإسلامي الرائد، وجائزة أفضل منظم ومدير عمليات صكوك، وجائزة أكثر المنتجات المطابقة للشريعة الإسلامية، وجائزة ابتكارات للمنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لحساب التوفير ثراء، وجائزة أفضل مجموعة مصرفية في قطر، وجائزة أفضل تصميم فرع. وفي العام 2014، فاز البنك بجائزة أفضل صفقة تمويل تورق ، وجائزة أفضل موقع إلكتروني وتطبيق الجوال، وأفضل بطاقة ائتمانية استثنائية، وجائزة أفضل خدمة عملاء في الشرق الأوسط وغيرها من الجوائز المختلفة التي تؤكد النجاحات المتواصلة في تقديم منتجات وخدمات متميزة في مجال الصيرفة الإسلامية.

مع بنك بروة، كل ما عليك القيام به هو ضغطة واحدة بسيطة فقط على جوالك أو جهاز الحاسوب لمعاينة وتحميل وطباعة الكشوفات في أي وقت ومن أي مكان، لحساباتك الجاري والتوفير، والبطاقات الائتمانية، كونه أول بنك في قطر يوفر خدمة كهذه، فإن بنك بروة يمنحك راحة متناهية لم تعهدها من قبل حيث ستتلقى ببساطة كشفاً واحداً فقط في الشهر يسمح لك بمتابعة جميع حساباتك في غاية السهولة.

لمزيد من المعلومات وللاطلاع على الأسئلة المتكررة حول كشوفات الحسابات الموحدة، يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني من خلال هذا الرابط www.barwabank.com/ces

بنك بروة
BARWA BANK

facebook.com/barwabankgroup twitter.com/barwabankqatar instagram.com/barwabankqatar

BARWABANK.COM

اتصل على 8555 800
متوافق مع أحكام الشريعة

يقدم بنك بروة لعملائه الجدد والحاليين باقة المجد التي تشمل إصداراً وتصميماً مميزاً واستثنائياً من البطاقات الائتمانية وبطاقات الخصم المباشر.
• متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

*تُطبق الشروط والأحكام.

بنك بروة
BARWA BANK

facebook.com/barwabankgroup twitter.com/barwabankqatar instagram.com/barwabankqatar

BARWABANK.COM

اتصل على 8555 800
متوافق مع أحكام الشريعة

■ وزارة المالية

رغم الأكاذيب والإشاعات

قطر تتمتع بتصنيفات عالية الجدارة

الدوحة – **لوسيل**

كثر خلال المائة يوم الماضية من الحصار، الحديث عن التصنيف الائتماني السيادي لدولة قطر والتصنيفات الائتمانية التي يتم منحها للشركات والمؤسسات العاملة في دولة قطر، وفي مقدمتها البنوك والمصارف الإسلامية وشركات التامين وإعادة التامين والتكافل وإعادة التكافل، إلى جانب عدد من المؤسسات التي تقوم بطرح أوراق مالية استثمارية في الأسواق المحلية أو العالمية بالعملات الأجنبية المختلفة، على غرار السندات والصكوك الإسلامية بهدف جمع التمويل بما يدعم المراكز المالي ويعزز الأداء التشغيلي لتلك المؤسسات.

وعمدت بعض وكالات التصنيف الائتماني نتيجة للمتغيرات الجيوسياسية أو جيواقتصادية والتحديات التي فرضتها المرحلة إلى مراجعة رؤيتها للتصنيفات، دون أن تستند إلى مقومات الاقتصاد الكلي للدولة وتضع في حسبانها ما تتمتع به من احتياطيات نقدية ومالية أو حتى الاحتياطيات من الطاقة وفي مقدمتها الغاز الطبيعي حيث تعتبر قطر من أكبر منتجي ومصدري الغاز الطبيعي إلى باقي دول العالم، حتى أن بعض الخبراء أكدوا أن أو فهم لواقع الأمور أو التعامل مع تلك المعطيات بكل مصداقية وبكل تجرد بعيدا عن الحسابات السياسية أو الإملاءات. وقد أكد خبراء تحدثوا لـ«لوسيل»، أن وكالات التصنيف العالمية سوف تقوم عاجلا أم اجلا بإعادة مراجعة التصنيفات السيادية لدولة قطر بدرجة أولى، والشركات ممثلة في البنوك والمصارف الإسلامية وشركات التامين وإعادة التامين وشركات المالية العاملة في دولة قطر، بل ورفعها إلى المستويات السابقة بعد نجاح دولة قطر في تحدي المتغيرات التي فرضها الحصار بل إنها أستطاعت تعزيز مراكزها الاستثمارية في مختلف دول العالم، وفتح اسواق اقتصادية جديدة ومتميزة وبأسعار تنافسية، وتدشين ميناء حمد الذي من المنتظر أن يستحوذ على حجم تجارة في المنطقة يقدر بنسبة 35%.

وكان سعادة الشيخ عبد الله بن سعود ال ثاني محافظ مصرف قطر المركزي أكد في وقت سابق أن المخاطر الجيوسياسية والأحداث الحالية غير الطبيعية كان لها تأثير كبير على وجهة نظر وكالات التصنيف الائتماني، مشددا على أنه سوف يتم تعديل هذا التصنيف.

التصنيف السيادي القطري

مما لم يتفطن إليه إعلام دول الحصار أو تعمد تجاهله، بعد مسارعة وكالات التصنيف الائتماني إلى مراجعة التصنيف السيادي لدولة قطر، هو أن دولة قطر ما زالت تتمتع بجدارة ائتمانية عالية الجودة، وذلك وفقا لوكالات التصنيف الائتماني العالمية في حد ذاتها التي أقرت مرارا وتكرارا أن قطر تستحوذ على مقومات الوفاء بالتزاماتها الدولية.

ولتوضيح الصورة أكثر، فإن وكالات التصنيف الائتماني تقسم الدول ذات الجدارة الائتمانية العالية الى ثلاثة أصناف، فوكالة ستاندر اند بورز تمنح ضمن هذا التصنيف الدول AA+ وAA وAA- وهي نفس الدرجات التي تمنحها وكالة فيتش ضمن هذا التصنيف في حين «موديز» تقسم الدول ذات الجدارة الائتمانية العالية Aa1 وAa2 وAa3. نأتي الآن إلى دولة قطر، كانت تصنفها ستاندر اند بورز قبل الحصار بالدولة ذات الجدارة الائتمانية عالية الجودة وتمنحها الدرجة الثانية وهي AA قبل أن تراجعها إلى مستوى AA- ، محافظة على مستوى جدارتها الائتمانية العالية وهو نفس التصنيف والدرجة التي منحتها وكالة التصنيف الائتماني فيتش لدولة قطر بفعل الحصار، لتحافظ بذلك دولة قطر على تصنيفها العام بأنها ذات جدارة ائتمانية عالية، أما موديز فكانت قبل الحصار تصنف دولة قطر عند مستوى Aa2 وبفعل الحصار وبعض الضغوطات قلصت التصنيف إلى Aa3، لتحافظ في الآن ذاته دولة قطر على تصنيفها كدولة ذات جدارة ائتمانية عالية رغم تخفيض الدرجة ضمن التصنيف. يشار إلى أنه يلي تصنيف الجدارة الائتمانية عالية الجودة تصنيفان هما من جدارة ائتمانية متوسطة الى عالية وجدارة ائتمانية من متوسطة إلى أقل متوسطة ومن أثرها تأتي باقي التصنيفات.

جودة الأصول تحمي التصنيف

تستحوذ دولة قطر على أصول واستثمارات واحتياطيات مالية ونقدية ضخمة، تحمي الاقتصاد الوطني بدرجة أولى وتدعمه بدرجة ثانية، وتحفز مناخ الأعمال فيه وتهيئ البيئة الملائمة لتحفيزه بدرجة ثالثة، فدولة قطر نجحت خلال السنوات الأخيرة في تدعيم أصولها الاستثمارية، حيث جعلت من استثماراتها عابرة للقارات الخمس من خلال جهاز قطر للاستثمار والأذرع التابعة له، فضخت قطر استثمارات في القطاعات العقارية تركزت خاصة في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى الاستثمارات المالية في العديد من البنوك والمصارف العالمية، إضافة إلى الاستثمارات في المجال الرياضي والمجالات الصحية والنقل البحري والجوي ومجال الخدمات والمجال الطاقي وحتى المجال الزراعي بهدف تحقيق الأمن الغذائي. سمحت تلك الاستثمارات لدولة قطر أن تمتلك أصولا تتجاوز قيمتها 335 مليار دولار أمريكي بل إن بعض المصادر تشير إلى أن الأصول تتجاوز ذلك الرقم بكثير. ورغم أنه لم تصدر إحصائيات رسمية بعد، فإن جهاز قطر للاستثمار حقق ارتفاعا بأصوله بنهاية التسعة أشهر من العام 2016 بنحو 79 مليار دولار بارتفاع 31% عن نفس الفترة من العام 2015 .

أما على المستوى المحلي، فتتجاوز الاحتياطيات الدولية لدى مصرف قطر المركزي سقف 88.8 مليار ريال، إضافة إلى ما يمتلكه مصرف قطر المركزي من أرصدة مالية وموجودات من الذهب والمعادن النفيسة. في حين تخطت موجودات البنوك العاملة في دولة قطر ومطلوباتها سقف 1.317 تريليون ريال، دون اعتبار الاستثمارات التي تمتلكها البنوك الوطنية في الداخل أو في خارج دولة قطر والتي تتوزع إلى استثمارات في أوراق مالية واستحواذات على بنوك أجنبية بشكل كامل أو جزئي أو غيرها من الاستثمارات المتنوعة.

مؤسسات دولية تدعم الاقتصاد القطري

لا يعتمد كبار المستثمرين قبل دخولهم على تقارير التصنيفات الائتمانية فقط، بل يستندون في رؤيتهم إلى تقارير تصدر عن مؤسسات مالية عملاقة على غرار البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اللذين أكدا في أحد تقاريرهما على القوة التي يتمتع بها الاقتصاد القطري رغم المتغيرات الجيواقتصادية والجيوسياسية الناجمة عن الحصار، بل إن النقد الدولي والبنك الدولي يتوقعان أن تحقق دولة قطر مستويات نمو عالية في العام الجاري والعام المقبل، بل إنه ستتوفق على مستويات النمو في دول الحصار الناجمة عن معدلات النمو المحققة في قدره 3,9% تقريبا من إجمالي الناتج المحلي في عام 2017 ، كما شدد على أن القطاع المصرفي القطري قوي، حيث يتمتع بأصول عالية الجودة ورسملة قوية، وان ضخ السيولة من مصرف قطر المركزي وزيادة ودائع القطاع العام أدت إلى تخفيف الأثر على الميزانيات العمومية في البنوك. وجاءت هذه الإجراءات انعكاسا للتنسيق الفعال والتعاون المثمر بين الأجهزة الحكومية الأساسية. والسلطات النقدية القطرية على استعداد لمواجهة أي سحب مستقبلي من ودائع غير المقيمين.

وكالات التصنيف الائتماني

أحدثت التصنيفات الائتمانية غير "المتأنية" والتي اصدرتها بعض الوكالات نتيجة العوامل « الجيوسياسية» من خلال مكاتبها التمثيلية في دول الحصار ليسا ولغطا، حيث كانت تلك التصنيفات متسرعة ولم تستند الى الدقة والشفافية، واعتمدت هذه الوكالات على الضغط الجيوسياسي دون غيره.
وكانت هذه الوكالات قد اسندت تصنيفات مغلوطة لبنوك ومؤسسات مالية تعاني حالة إفلاس عام 2008 مما وسع فجوة الأزمة المالية العالمية.

مشاكل وكالات التصنيف

- احتكار 3 وكالات أمريكية لسوق التصنيف
- منح تصنيفات عالية لدول تسببت في الأزمة الاقتصادية 2008 مما وضع الوكالات في قفص الاتهام
- يلعب العامل السياسي دوراً رئيسياً في تحديد التصنيفات السيادية للدول

التوصيف	ستاندرد آند بورز	فيتش	موديز
الأكثر أمانا	AAA	AAA	Aaa
جدارة ائتمانية عالية	+AA AA -AA	+AA AA -AA	Aa1 Aa2 Aa3
من متوسطة إلى عالية	+A A -A	+A A -A	A1 A2 A3
من متوسطة إلى أقل	+BBB BBB -BBB	+BBB BBB -BBB	Baa1 Baa2 Baa3
غير استثمارية	+BB BB -BB	+BB BB -BB	Ba1 Ba2 Ba3
مخاطرة	+B B -B	+B B -B	B1 B2 B3
مخاطرة عالية	CCC	+CCC CCC -CCC	Caa1 Caa2 Caa3 Ca
متعثرة	DDD DD D	D	C

المصدر: لوسيل
By.Mohamed Elzawam

150 وكالة تصنيف «دولية» أبرزها ..

- **موديز** التأسيس: 1909 نيويورك — 10400 موظف
- **ستاندرد & بورز** التأسيس: 1860 نيويورك — 10000 موظف
- **فيتش** التأسيس: 1914 نيويورك — 2300 موظف

تصدره وكالات دولية متخصصة حول تشخيص الأوضاع المالية

«التصنيفات».. تحدد الملاءة المالية للمؤسسات

الدوحة – **لوسيل**

أعاد الحصار الجائر المفروض على دولة قطر الحديث عن مصطلح التصنيف الائتماني، والذي يعتبر من المصطلحات الاقتصادية الحديثة، حيث كان ظهوره مع مطلع القرن العشرين، وتحديدا منذ العام 1909 تقريبا، بعد اتساع فجوة الاقتراض وعدم قدرة المستثمرين او المقرضين على تحديد البيانات والمعلومات الائتمانية للمقترض خاصة في الولايات المتحدة الامريكية، فكانت الحاجة ملحة الى ايجاد اليات تقلص فجوة المعلومات بين طرفي المعادلة -المقرض والمقترض- مع التاكيد على ضرورة ان تكون تلك الآليات سهلة الفهم وموجزة وموثوقة تحدد مستوى المخاطر في إقراض الحكومات والمؤسسات والشركات والأفراد. ومن هنا جاءت فكرة انشاء مؤسسات مختصة في تقييم التصنيفات الائتمانية تصدر مؤشرات الجدارة الائتمانية بما يعود بالنفع على المستثمر والمقترض.

رؤية تاريخية

كان تأسيس أول شركة للتصنيف الائتماني في العام 1929، بعد ان قام جون مودي بإجداث مؤشرات عن الجدارة الائتمانية، واستمراره لطيلة 20 عاما بتصنيف الحكومات والشركات، حيث كانت بدايته في العام 1909 من خلال تقييم جدارة سندات شركة السكك الحديدية في الولايات المتحدة الامريكية ، قبل ان تنشا وكالة موديز لخدمة المستثمرين في العام 1929 التي قامت في المرحلة الاولى بتصنيف 50 حكومة تصدر سندات إقراض دولياً، في حين بدأ تصنيف الأفراد ائتمانياً في الخمسينيات من القرن العشرين.

وبالتوازي مع توسع الاقتصاد العالمي وارتفاع عدد المستثمرين والمقترضين والبنوك والمؤسسات المالية في العالم وزيادة الحاجة إلى معلومات عن ائتمان المقترضين، زاد نشاط التصنيف الائتماني وتعددت أنواعه كما ارتفع عدد الشركات والوكالات التي تقوم بعملية التصنيف الائتماني وإصدار درجات الجدارة الائتمانية في تسعينات القرن العشرين، حيث اشارت الاحصائيات الرسمية الى انه مع نهاية العام 1999 بلغ عدد وكالات التصنيف 150 وكالة منتشرة في العالم، غير انه لا تشتهر منها الا 3 وكالات امريكية وهي موديز وستاندر اند بورز وفيتش، حيث احتكرت هذه الوكالات تقريبا السوق اضافة الى تمتعها بتاثير قوي في عالم المال واكتسبت ثقة الحكومات والمستثمرين في كثير من الدول، نتيجة لعدة عوامل اساسية.

التصنيف

يعرف الخبراء والاقتصاديون التصنيف الائتماني على انه رأي اقتصادي تقوم بإصداره وكالات التصنيف الائتماني حول الملاءة المالية والرغبة في الوفاء بالديون لمُصدر الورقة المالية على مقابلة الالتزامات المالية الحالية والمستقبلية بشكل كامل وفي الوقت المحدد، ويعول المستثمرون في اسواق المال عليها في توقع حدوث مخاطر عدم الدفع بناء على معايير كمية ونوعية، بما يؤثر على اسعار وانواع واجال الاصدارات التي تطرحها الجهات الراغبة في الحصول على تمويل او الدخول الى سوق مالية معينة.

وتستند التصنيفات الائتمانية الى عدة معايير، ومنها الاداة المصنفة والجهة المصنفة وطالب التصنيف، والفترة الزمنية التي تنقسم بدورها إلى التصنيف الائتماني للفترة الطويلة والتصنيف الائتماني للفترة القصيرة، فالتصنيف الائتماني للفترة الطويلة يشير الى مخاطر الائتمان ذات فترة الاستحقاق سنة أو اكثر، ويحدد احتمال عدم الوفاء بالالتزامات المالية طويلة المدى، اما التصنيف الائتماني للفترة القصيرة يشير الى مخاطر الائتمان ذات فترة الاستحقاق والتي لا تزيد على 13 شهراً، ويحدد احتمال عدم الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة المدى. وتستخدم وكالات التصنيف الائتماني رموزاً للدلالة على درجات التصنيف الائتماني للفترة القصيرة مختلفة عن الرموز المستخدمة للدلالة على درجات التصنيف الائتماني للفترة الطويلة.

وامام التطور المطرد خلال السنوات الماضية في الاسواق الاقتصادية ازدادت أنواع التصنيفات بما يتماشى مع تطور السوق المالية العالمية، ولتلبي الطلب المتزايد عليها من قبل مختلف الأطراف المعنية في تقويم الجدارة الائتمانية لمصدري الأوراق المالية، وتحديد احتمالات التأخر عن السداد، والخسارة الناجمة عنها.

رموز التصنيفات

مثلما أسلفنا فان وكالات التصنيف الائتماني عندما تقوم بإبداء رأيها حول الجدارة الائتمانية لاي جهة فانها تقوم باصدار تقرير مختصر يتضمن الحديث بشكل موجز عن الوضع المالي والادبي للجهة المعنية بالتصنيف، اضافة الى قيامها بتعليل التصنيف ومن ثم تجميع التصنيف على شكل رمز يتالف من حروف لاتينية وارقام وعلامة الموجب والسالب. وسنقوم من خلال هذه المادة بتقديم شرح مبسط عن تصنيفات اكثر الوكالات شهرة وهي ستاندر اند بورز وفيتش وموديز. -جدارة ائتمانية الاكثر امانا وترمز لها ستاندر اند بورز بـ AAA وترمز لها فيتش بـ AAA اما موديز فترمز لها Aaa ، وتعبر على ان الجهة ذات الجودة الائتمانية الأعلى، والأقل مخاطر ائتمانية ومخاطر عدم السداد، وتعبّر عن قدرة عالية ومتميزة على الوفاء بالالتزامات المالية.

- جدارة ائتمانية عالية، وترمز لها ستاندر اند بورز بـ AA+ وفيتش بـ AA+ وموديز بـ Aa1، و تعتبر الإصدارات ذات جودة ائتمانية عالية جداً، ومخاطر ائتمانية ومخاطر عدم سداد منخفضة جداً، وتعبّر عن قدرة عالية جداً على الوفاء بالالتزامات المالية

- جدارة ائتمانية متوسطة إلى عالية وتصنفها ستاندر اند بورز على ثلاث درجات A+ وA وA- وفيتش بثلاث درجات كذلك وهي A+ وA وA- اما موديز فتقسمها الى ثلاث درجات A1 و2A و3A . ويحصل الراغب على تصنيف على إحدى الدرجات وفقا لمؤشرات ومعايير محدة ضمن صنف الجدارة الائتمانية من المتوسطة الى العالية.

-جدارة ائتمانية متوسطة الى اقل من متوسطة وترمز لها ستاندر اند بورز بـ BBB+و BBB و BBB- وهي نفس التقييمات التي تمنحها فيتش اما موديز فتمنح ضمن هذه الشريحة 3 درجات وفقا للمعايير التي تحددها وتنقسم الى Baa1 وBaa2 وBaa3 ، وتعتبر الإصدارات المصنفة بانها ذات جودة ائتمانية متوسطة، ومخاطر ائتمانية ومخاطر عدم سداد مقبولة، ولكن من الممكن للظروف الاقتصادية أن تؤثر على قدرتها على الوفاء بالالتزامات المالية. -جدارة ائتمانية منخفضة او غير استثمارية وتصنفها ستاندر اند بورز عند ثلاث درجات BB+ وBB وBB- وتمنح فيتش نفس التصنيف والدرجات وموديز تصنفها بـ Ba1 وBa2 وBa3 ، وتعتبر الإصدارات بانها ذات جودة ائتمانية دون المتوسط، ومخاطر ائتمانية عالية، وتتضمن مخاطر مضاربة. -جدارة ائتمانية ذات مخاطرة وتصنفها ستاندر اند بورز بـ B+ وB وB- وفيتش نفس التصنيف اما موديز فتمنح B1 وB2 وB3 ، وتعتبر الإصدارات المصنفة بانها ذات جودة ائتمانية ضعيفة، ومخاطر ائتمانية عالية جداً، وتتضمن مخاطر مضاربة عالية.

-جدارة ائتمانية ذات مخاطر عالية وتصنفها ستاندر اند بورز بـ CCC وفيتش تصنفها على ثلاث درجات CCC+ و CCC وCCC- اما موديز فتصنفها على أربع درجات بـ Caa1 و Caa2 وCaa3 و C ، وتعتبر الإصدارات بانها ذات جودة ائتمانية ضعيفة جداً، ومخاطر ائتمانية عالية جداً، وهناك احتمال لحدوث حالة عدم السداد.

وجدارة ائتمانية متعثرة وتصنفها ستاندر اند بورز على ثلاث درجات وهي DDD وDD وD وفيتش على درجة واحدة D أما موديز تصنفها على درجة واحدة وهي C. وتشير إلى حدوث حالة عدم سداد محدودة لواحد أو أكثر من الالتزامات المالية، كما تعبّر عن دخول المُصدر في حالة الإفلاس وحالة التصفية وتتم ملاحقته قضائياً من قبل الدائنين.

الريادة والتميز في الخدمات

البنك التجاري.. 42 عاماً

■ المقر الرئيسي للبنك التجاري

الدوحة – لوسيل

يُظهر البنك التجاري حاليا أداء قويا في أعماله وهو على المسار السليم لتحقيق أرباح مستدامة للسادة مساهميه نتيجة للإجراءات التي اتخذها ضمن الخطة الاستراتيجية الخمسية لإعادة تنظيم أعماله والتي بدأ بتطبيقها منذ العام الماضي.

ورفع البنك التجاري رأس ماله من 10% إلى 11,2% من خلال طرح ناجح لحقوق الاكتتاب ضمن خطته في تنظيف سجل القروض وتنقية الأصول القديمة عبر التخصيص السليم، وتنويع محفظته من القروض حسب القطاع، والمنطقة الجغرافية والمدة، بما في ذلك زيادة حصته من سوق قروض القطاع الحكومي والعام ذات الجودة المرتفعة. وحقق سجل القروض المحلية للبنك في النصف الأول من عام 2017 نموا بنسبة 10,7% على أساس سنوي، وهي نسبة تفوق نسب البنوك الأخرى وواحدة من الأسرع في القطاع المصرفي في قطر، ويملك البنك خط ائتمان حكومي سليم على شكل التزامات غير مسحوبة بقيمة 5 مليار ريال قطري. كما يتم تطبيق العديد من الإجراءات لتخفيض التكلفة والحد من الهدر إذ تم خفض التكلفة التشغيلية للبنك بنسبة 16,4% مقارنة بالنصف الأول من عام 2016 وهو ما يحسّن من معدّل تكلفة البنك بالنسبة للدخل.

تم تكريم البنك التجاري بالعديد من الجوائز العالمية المرموقة هذا العام، بما في ذلك جائزتين مرموقتين في حفل توزيع جوائز اسيان بانكر للتميز الدولي في الخدمات المالية للأفراد لعام 2017 في دبي. كما حاز البنك التجاري على جائزة «أفضل بنك للخدمات المصرفية للأفراد في قطر» وذلك تقديرا لمنهجه المصرفي المتميز الذي يتسم باعلى مستويات من خدمة العملاء والإبتكار. كما تم تتويجه بجائزة «أفضل بنك للسنة في الخدمات المصرفية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة» في الشرق الأوسط، وذلك اعترافًا بتقديمه خدمات مصرفية متخصصة لعملائنا من الشركات الصغيرة والمتوسطة.

تتوجات مستحقة

وقد فازت بطاقة ائتمان فيزا سيجنتشر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بجائزة «أفضل منتج جديد في قطر لعام 2016» من شركة فيزا، وقد استحق البنك التجاري هذه الجائزة تقديرًا لابتكاره منتجًا صُمم خصيصًا لتلبية احتياجات السوق. وهذه الجائزة هي الثانية التي يفوز بها البنك عن نفس البطاقة الإئتمانية بعد فوزه بجائزة من مجلة «بانكر ميدل إيست» في شهر يناير 2017.

نحن جزء من اقتصاد مرن، كما أننا جزء من نظام مصرفي قوي. ولدى النظام المصرفي في قطر القدرة على مواجهة الحصار ويتضح ذلك في ارتفاع نسبة الودائع والإئتمان، والمعدلات المستقرة لنسبة القروض مقارنة بالودائع، وتحسين معدّل السيولة.

وتقدم الحكومة دعما قويا للقطاع المصرفي عبر ضخ مبلغ 38 مليار دولار أمريكي خلال الشهرين الماضيين لدعم مسحوبات القطاع التي تبلغ 30 مليار دولار أمريكي. ويبقى الاقتصاد القطري يتمتع بالمرونة والقوة لمواجهة تداعيات الحصار الحالي بفضل الاحتياطيات الضخمة من العملة الأجنبية لدى مصرف قطر المركزي وكذلك الأصول القوية التي يملكها جهاز قطر للاستثمار.

وعلى الرغم من العوائق قصيرة الأجل للاقتصاد من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي، فإن قطر ستفوق أداء اقتصاديات دول المنطقة، وستتمكن قطر من استعادة وتيرة عملية تنويعها الاقتصادي.

أعمال مزدهرة

ولدى البنك التجاري بنك تابع مملوك له بالكامل في تركيا هو «آيه بنك»، وهما يحتلان موقع الصدارة في العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية بين قطر وتركيا.

ولدى «آيه بنك» الإمكانات اللازمة ليساهم بشكل قوي في النمو المستقبلي لمجموعة البنك التجاري عبر الاستفادة من نمو الاقتصاد التركي، وكذلك عبر الاستحواذ على حصة أكبر من التدفقات الاستثمارية والتجارية المتنامية بين البلدين. وتركيا هي سوق ضخم والاحتمالات لتحقيق «آيه بنك» نموا في الأرباح خلال الخمسة أعوام القادمة متميزة وواعدة جدا.

التزامن بالمعايير

البنك التجاري هو أول البنوك الوطنية في القطاع الخاص في قطر، ومسيرة انجازاته ونجاحاته تمتد على مدار 42 عاما. ولدى البنك التجاري علامة تجارية قوية متميزة ترتكز أعمالها على الابتكار وخدمة العملاء.

ومحور أعمال البنك هو استراتيجية الإبداع والابتكار ويتمتع البنك بتاريخ طويل من إدخال أحدث الابتكارات إلى السوق المحلّي مثل أجهزة الصراف الآلي، وأجهزة نقاط البيع، وبطاقات الائتمان، والفرع المخصص لخدمة العملاء من السيدات، ونظام الأجنحة/الفروع الصغيرة في المجمعات التجارية والخدمات المصرفية عبر الإنترنت والجوال.

ولايزال التزام البنك التجاري مستمرا في الابتكار إذ يستمر البنك في الاستثمار بشكل كبير في التكنولوجيا الرقمية. إن التوجهات المستقبلية للمصارف تتجه بوتيرة متزايدة نحو الخدمات الرقمية والبنك التجاري يحتل موقع الصدارة في ريادة هذا التحول في قطر. ويتابع البنك أعماله لتحقيق هدفه بأن يكون البنك الرائد في مجال الخدمات المصرفية الرقمية، وقدّم عدة مبادرات مبتكرة حديثة في هذا المجال خلال العام الماضي تُطرح للمرة الأولى في قطر مثل إتمام المرحلة التجريبية من الشبكة البنكية الخاصة "Blockchain"، وخدمة تحويل الأموال إلى بنوك في الهند عبر الإنترنت خلال 60 ثانية، وخدمة الهدية الإلكترونية التي تتيح للعملاء إرسال الهدايا النقدية بشكل فوري عبر الإنترنت.

يلتزم البنك التجاري بدعم التنمية الوطنية في قطر ورؤية قطر الوطنية 2030 عبر تمويل مشاريع تطوير البنية التحية الخاصة باستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر المحرّك الرئيسي لنمو قطاع خاص متنوع، وتعزيز التنمية البشرية من خلال الاستثمار في رأس المال البشري ومبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات الموجهة لخدمة المجتمع.

■ التزام «التجاري» نحو المسؤولية الاجتماعية

المصرفية عبر الإنترنت والجوال

من الريادة لتطوير الخدمات المصرفية

■ الشيخ عبدالله بن علي بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الإدارة

■ السيد / جوزيف أبرهام الرئيس التنفيذي للمجموعة يتسلم إحدى الجوائز التي توج بها البنك

تعدّ المشاريع الصغيرة والمتوسطة قطاعا مهما في قطر ذو متطلبات خاصة، وخصوصا فيما يتعلق بالحصول على التمويل. ولدى البنك التجاري إدارة متخصصة في خدمة هذا القطاع توفّر له كافة المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجاته، هي «الخدمات المصرفية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة». ويتمتع البنك التجاري بحصة كبيرة من سوق قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطر نظرا لمحفظته التي تضم أكثر من 12,000 عميل من هذا القطاع بالإضافة إلى واحدة من أكبر شبكات الأفرع المنتشرة في أنحاء الدولة.

بدأ البنك التجاري بتطبيق خطة إعاد تنظيم أعمال استراتيجية خمسية، وبدأ الأثر الإيجابي للإجراءات التي تم اتخاذها ضمن هذه الخطة بالظهور ضمن عملية تحقيق أرباح ذات جودة مستدامة وسيستمر البنك في تطبيق هذه الخطوة لزيادة معدّل النمو بالنسبة للبنك وللمجموعة ككل.

من أولويات البنك في المرحلة القادمة بالنسبة للخدمات المصرفية للأفراد، هي الاستمرار في الاستثمار في الابتكارات الرقمية ضمن خدماته المصرفية عبر الإنترنت والجوال لتقديم أفضل خدمة عملاء ذات مستوى عالمي. ويعمل البنك حاليا على طرح العديد من المبادرات الرقمية الجديدة المتميزة التي ستم الإعلان عنها قريبا.

جاسم علي عبدالرحمن المفتاح الرئيس التنفيذي لـ«الدوحة للتأمين»:

نثمن جهود قيادتنا الرشيدة وقطاع الأعمال في مواجهة الحصار

كشف جاسم علي عبدالرحمن المفتاح الرئيس التنفيذي «لمجموعة الدوحة للتأمين» لـ«لوسيل» أنه سيتم قريباً تدشين الهوية الجديدة للمجموعة والتي ستأتي تماشيا مع مسيرة الريادة والنجاحات التي حققتها منذ تأسيسها، وأوضح لـ«لوسيل» أن الدوحة للتأمين حققت خلال الفترة الحالية نسبة نمو في أقساط التأمين تساوي 5%، مشددا على ان الدوحة للتأمين تعمل وفقا لاستراتيجية واضحة المعالم تهدف الى التوسع جغرافيا داخل وخارج الدولة والاقتراب قدر الامكان من العملاء وتوفير خدمات متميزة.

إطلاق هوية جديدة للمجموعة للحفاظ على ريادتنا

نمو مستقر في الأقساط التأمينية والأنشطة الاستثمارية

نسعى للتوسع في أوروبا وشمال إفريقيا وآسيا

حافظنا على تصنيفاتنا الائتمانية (A-) مع نظرة مستقبلية مستقرة رغم التحديات

الدوحة – لوسيل

بداية، عرفنا عن مجموعة الدوحة للتأمين ؟

الدوحة للتأمين شركة وطنية تعمل في مجال التأمين وإعادة التأمين تأسست بموجب المرسوم الأميري رقم 30 الصادر في 2 أكتوبر 1999، وهي شركة قطرية مساهمة عامة مدرجة في بورصة قطر.

أسست الشركة من قبل مجموعة من أبرز رجال الأعمال القطريين بهدف إثراء القطاع الخاص ورفع مستوى الكفاءة المهنية وتعزيز دور الشركات الوطنية في نمو قطاع التأمين، مما ينعكس ايجابياً على الاقتصاد الوطني. وكانت تعد أحدث شركات التأمين الوطنية في السوق القطري حينها، لتحتل اليوم مركزا متقدما ضمن أقوى مجموعات التأمين الوطنية في السوق القطري، وينضوي تحت لوائها عدد من الفروع والشركات التابعة لها ومنها ، «الدوحة للتكافل» – الذراع الإسلامي والتي تأسست عام 2006 لتقدم بدورها منتجات وخدمات تأمينية شاملة متوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية، وشركة «ميناري» التي تأسست عام 2015 وتعتبر ذراع المجموعة لاكتتاب مخاطر إعادة التأمين، وشركة «برزان» التي تأسست عام 2017 لتقديم الحلول التقنية وتكنولوجيا المعلومات، كما تمتلك المجموعة حصصا في شركات تأمين كبيرة في المنطقة ولدينا قائمة من المشاريع الاستثمارية الواعدة، فضلاً عن خطة توسّعية مدروسة ترمي الى تعزيز انتشارنا الجغرافي محلياً واقليمياً. لذا كان لا بد من تعديل النظام الأساسي لشركة الدوحة للتأمين لتتحول بموجبه الى مجموعة لرفع مستوى الرقابة والشفافية وإدراج جميع الفروع والشركات التابعة لها ودمج كافة أنشطتها التأمينية تحت مظلة واحدة وبرؤية استراتيجية موحدة. وقد تم تغيير الإسم في عام 2017 ليصبح «مجموعة الدوحة للتأمين» بعد أن أثبتت بقوة أدائها على مر الأعوام الماضية جدارتها وقدرتها التنافسية واستطاعت ان تكسب ثقة قاعدة عريضة من عملائها.

ما هو دور مجموعة الدوحة للتأمين للتصدي للحصار الجائر المفروض على قطر؟

بداية أود ان أعرب عن فخري وإعتزازي ببلدي قطر وسيدي حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى حفظه الله ورعاه وجعله ذخراً لهذا الوطن، لقد ضربت حكومتنا الحكيمة تحت قيادته الرشيدة أروع الأمثلة في الترفع عن الصغائر، ومراعاة القيم والأصول رغم الحصار الجائر لقد تحدت الخطط والاستراتيجيات البديلة للدولة هذا الحصار وأثبتوا أمام العالم أجمع في جميع المحافل الدولية ان الحجم الحقيقي للدول يكون في مواقفها، فدولة قطر صغيرة في المساحة لكنها عظيمة في مواقفها.

ونحن كمجموعة الدوحة للتأمين لن نتأخر في تلبية نداء الواجب كشركة وطنية بالوقوف جنباً الى جنب مع دولتنا واقتصادنا الوطني، وتلاحمنا مع البنوك والمؤسسات الوطنية لتقديم افضل الخدمات للعملاء، والبحث عن اساليب وآليات جديدة تخدم اقتصاد وطننا الحبيب.

ومن ضمن ما قمنا به هو إعادة توزيع المخاطر وإسناد اعمال إعادة التأمين الى الشركات العالمية مباشرة من خلال مقراتها الرئيسية وليس من خلال مكاتبها التمثيلية الموجودة في دول الحصار.

ما طبيعة الاستراتيجية المستقبلية للمجموعة؟

تسعى الدوحة للتأمين كمجموعة وطنية رائدة الى مواكبة التطور والنمو الحاصل في أسواق التأمين في المنطقة من حيث العمليات الاكتتابية وإدارة المخاطر، ووضع أسس جديدة لآليات الاكتتاب وآليات تقييم المخاطر وآليات الاحتياطات بما يمكّننا من إحراز تقدم ملموس في الأسواق الحالية والجديدة. اضافة الى بذل كافة الجهود لتنويع مصادر الاستثمارات والدخل تماشياً مع رؤية الوطنية 2030 ، وفتح آفاق جديدة من الخدمات ذات الجودة العالية وتقديم منتجات تأمينية متطورة تحوز على رضا عملائنا الكرام لكسب المزيد من ثقتهم وتحقيق ارباح مجزية لمساهمينا، نضع في سلم أولوياتنا أهدافاً كبيرة ومتعددة منبثقة من توجيهات مجلس إدارة المجموعة ومن الخطط والبرامج والاستراتيجيات التي وضعوها.

إن تغيير النظام الأساسي من شركة الى مجموعة يتطلّب تنفيذ مهام عديدة من أهمها، تغيير الشعار والاسم، وما يترتب على ذلك من تغييرات وأيضاً إعادة هيكلة عملية سير العمل في الهيكل الإداري.

كيف تقيمون الأداء المالي للمجموعة؟

تشهد مجموعة الدوحة للتأمين نموا متواصلا عاما بعد عام، حيث تبذل الادارة العليا والموظفون جهودا كبيرة لدعم الاستراتيجية التي وضعتها الدوحة للتأمين منذ سنوات، بهدف تأسيس شركة تأمين قوية في السوق المحلي يفتخر العملاء بخدماتها المتميزة ولتكون ضمن الشركات العملاقة المدرجة في البورصة، تخدم اقتصادنا الوطني والتنمية المنشودة.

وقد نجحنا في اطار متواصل بهذه الاستراتيجية بتحقيق نمو سنوي مستقرا من حيث الأداء التأميني والإستثماري.

ما هي أهداف التحول من شركة الدوحة للتأمين إلى مجموعة الدوحة للتأمين؟

ان هدفنا من هذه الاستراتيجية الطموحة التي يدعمها مجلس الادارة بقوة هو تأسيس مظلة قوية لكافة الشركات التابعة للدوحة للتأمين بما يعزز فرص التوسع المنشود في الداخل والخارج، وتدعيم خدماتنا لتكون اكثر جودة تلبي طموحات جميع العملاء، ومن هنا فان فكرة التحول الى مجموعة سوف يساهم في تعزيز خطط تنويع الاستثمارات والايرادات وتحقيق الاهداف الاستراتيجية التي وضعتها الشركة منذ تأسيسها.

وخطط التوسعات الخارجية المتوقعة في المرحلة المقبلة؟

تخطط المجموعة لتأسيس شركات تابعة لها خارج دولة قطر، تكون مملوكة بالكامل لمجموعة الدوحة للتأمين، وهذه الاستراتيجية الطموحة سوف تستند الى الدراسة الفنية والمالية بعد الحصول على الموافقات اللازمة من قبل مصرف قطر المركزي والجهات المعنية الأخرى، ونقوم حاليا بدراسة متأنية للسوق البريطاني لاستكشاف الفرص المتاحة فيها، لاسيما انه سوق واعد لقطاع الصناعة التأمينية يحتضن العديد من الاستثمارات الكبيرة، كما ترتكز استراتيجيتنا الى التواجد القوي في سوق التأمين الاوروبي وشمال وغرب افريقيا، اضافة الى السوق الاسيوي من خلال خدمات التكافل .

ماهي الدول التي ستحظى بأولوية تلك التوسعات؟

سوف يعتمد ذلك على نتائج دراسات الجدوى التي نقوم بها في الوقت الحالي، فهي التي ستحدد أولوية وتوجه تلك التوسعات وطبعاً لن يتم ذلك الا بعد الحصول على الموافقات اللازمة .

حصلت الشركة على تصنيفات ائتمانية متميزة، ما انعكاس ذلك على الأداء؟

لقد حافظت مجموعة الدوحة للتأمين على التصنيفات الائتمانية التي حصلت عليها في السابق، من كبرى وكالات التصنيف الإئتماني العالمية لقطاع التأمين، فقد أعلنت كل من (ستاندرد آند بورز) و(ايه إم بيست)، عن استمرار تثبيت التصنيف الائتماني للمجموعة عند درجة (A-) مع بقاء النظرة المستقبلية مستقرة. مما يعكس قوة اداء الشركة وثباتها والتزامها الصارم بخططها وبرامجها الاستراتيجية الطموحة لتقديم افضل الخدمات وتعزيز توسعاتها اقليميا ودوليا وتنويع مصادر الدخل وتقليل المخاطر. وقد اشادت العديد من وكالات التصنيف الإئتماني الدولية باداء الشركة مما يعكس سلامة استراتيجيتنا الطموحة الرامية الى تعزيز اقتصادنا الوطني.

تخططون لإصدار هوية جديدة، ما هي أهدافكم وراء هذه الخطوة؟

نخطط قريباً لإطلاق الهوية الجديدة للمجموعة والتي تواكب تطورنا، للمحافظة على ريادتنا في سوق التأمين الوطني.

أصدر مصرف قطر المركزي ضوابط لتنظيم سوق التأمين وإعادة التأمين والتكافل واعادة التكافل، ما تقييمكم لأهمية هذه الخطوة؟

لابد من الاشادة بالدور الريادي والجهود الكبيرة التي يبذلها مصرف قطر المركزي للرقابة والاشراف على قطاع التأمين واعادة التأمين، وتعزيز دوره الهام في دعم الاقتصاد الوطني. وأشيد هنا أيضاً بالضوابط الخاصة التي اصدرها مصرف قطر المركزي التي ساهمت بشكل كبير في تنظيم وتطوير نشاط وسطاء التأمين لضمان جودة القطاع ، ووضعه معايير وضوابط جديدة ستساهم بقوة في تنظيم السوق وتحسين مناخ المنافسة في قطاع التأمين بطريقة حديثة ومتطورة تضمن الشفافية والرقابة.

هل تعتقد ان السوق بحاجة الى دخول شركات جديدة وكيف ترون المنافسة؟

أعتقد أن السوق ليس بحاجة الى دخول شركات جديدة، فشركات التأمين الوطنية العاملة في الدولة اضافة الى الشركات العالمية، تقدم خدمات متميزة تنافسية، وقد نجحت الشركات الوطنية في تغطية جميع القطاعات لاسيما قطاعي الطاقة والصناعة وغيرهما من القطاعات، ومن الواجب الان العمل على تعزيز الخدمات بما يتماشى مع متطلبات السوق وتحفيز المنافسة التي تستند الى القواعد المهنية.

تستعد الدولة لاطلاق التأمين الصحي، ما هي تحضيرات مجموعة الدوحة للتأمين لدعم هذا المشروع؟

توفر المجموعة حاليا التأمين الطبي لشريحة كبيرة من العملاء، وقد بدأنا مناقشات مع مزودي الخدمات الطبية، بهدف تعزيز الأداء، وتحسين الخدمات ونحن جاهزون لدعم مشروع التأمين الصحي الذي ستعلنه الدولة في الوقت المناسب.

هل ستكون هناك تحالفات مع شركات أخرى لتحمل اعباء الملف الصحي؟

التحالفات تخضع لمزيد من الدراسات والمناقشات، من اجل تقييم جميع الجوانب المتعلقة بهذه الشراكات، لاتخاذ القرارات المناسبة. واشير هنا الى اننا نعتز بتقديم افضل الخدمات للعملاء الذين منحونا ثقتهم، ونجحنا في الحفاظ على جودة خدمات ما بعد البيع، خاصة بعد ازدياد الوعي التأميني في مجتمعنا.

قريباً
الدوحة للتأمين
Doha Insurance
آفاقٌ جديدة
GROUP
مجموعة

الرئيس التنفيذي لشركة الدار

الاقتصاد الوطني يدعم العملة

إجراءات «المركزي» السريعة ساهمت في ضبط وضعية السوق

■ جمعة المعضادي

الدوحة – لوسيل

قال الرئيس التنفيذي لشركة الدار لأعمال الصرافة السيد جمعة المعضادي، إن الشركة استطاعت وفي وقت وجيز من تاسيسها، التوسع في السوق المحلي جغرافيا لتغطي فروعها الثمانية عشر معظم مناطق الدولة الحيوية لتكون الأقرب دائما لعملائها، مشيرا لـ «لوسيل» إلى أن الشركة تسعى خلال الفترة المقبلة إلى افتتاح فرعين جديدين ليرتفع عدد الفروع إلى 20 فرعا تقدم خدمات الصرافة للعملاء.

وتحدث الرئيس التنفيذي لشركة الدار عن مساهمة الشركة والدور الريادي الذي قامت به من موقعها لمواجهة الحصار المفروض على دولة قطر، حيث أوضح المعضادي أن الشركة عمدت خلال الساعات الأولى للحصار إلى توفير متطلبات العملاء من العملات الأجنبية، مما أدى إلى المساهمة في استقرار الأوضاع الاقتصادية للأفراد والشركات، ومكنتهم من الوفاء بالتزاماتهم المالية مما أعطى استقرارا في جميع مناحي حياتهم اليومية، مشددا في ذات الإطار على أن التحويلات المالية للأفراد والشركات لم تتأثر نتيجة للاستعداد الفوري بتوفير غطاء كافٍ لدى جميع المراسلين.

كما تطرق السيد جمعة المعضادي في حديثه لـ«لوسيل»، إلى كيف عمدت الشركة خلال الفترة الماضية إلى توفير العملات الأجنبية من أسواق بديلة عن الأسواق الخليجية التي كان يتم استيراد العملات الأجنبية منها، حيث أوضح أن شركة الدار لأعمال الصرافة تتمتع بعلاقات عمل مع مؤسسات عديدة خليجية وأجنبية ومع بداية الحصار تم تنفيذ اتفاقيات شراء العملات من أسواق بديلة وإنهاء كافة الإجراءات بأسرع وقت والحصول على موافقات من مصرف قطر المركزي.

وأشار الرئيس التنفيذي لشركة الدار لأعمال الصرافة إلى عمل الشركة على استكمال المتطلبات اللازمة لإدراجها ضمن بورصة قطر والتي كانت قد طلبتها منها الجهات المختصة، مشددا على أهمية دخول شركات الصرافة العاملة في الدولة إلى البورصة بما

■ المعضادي مفتتحا الفرع الخامس عشر للشركة

ينوع الاستثمارات ويدعم مناخ الأعمال ويضيف حيوية وتنافسية بأسعار متميزة، كما أنه يبعد الشركات عن الاحتكار. وتطرق السيد جمعة المعضادي إلى الاقتصاد القطري، حيث قال إن قوة الاقتصاد القطري تكمن في تنوع الميزان التجاري للدولة وقوة الأرصدة المالية والاحتياطيات من النقد والنفط والغاز الطبيعي، وإلى عدة عوامل أخرى والتي يرتكز عليها الاقتصاد الوطني إضافة إلى تنوع الاستثمارات محليا وخارجيا ووجود استثمارات أجنبية داخل الدولة، إضافة إلى امتلاك الخبرة، وحسن إدارة المرحلة في مواجهة الحصار الذي تم فرضه على دولة قطر منذ 5 يونيو من العام الجاري، معتبرا أن الإجراءات التي تم اتخاذها خلال الساعات الأولى من قِبَل مصرف قطر المركزي والتوجهات العليا التي هدفت إلى ضمان استقرار السوق ساهما بشكل كبير، في تحقيق مرونة السوق وتأقلمه بشكل سريع مع المتغيرات التي فرضها الحصار.

وأوضح الرئيس التنفيذي لشركة الدار لأعمال الصرافة أن سعر الصرف هو مرآة الاقتصاد وكلما حافظ الاقتصاد على قوته واستقراره كلما زاد من استقرار سعر الصرف والقوة الشرائية للعملة الوطنية وهو ما حدث مع الريال القطري نتيجة للعوامل المبينة سابقا.

وتساءل المعضادي عن المعايير التي استندت إليها شركات التصنيف الائتماني خلال فترة الحصار لتقييم الاقتصاد القطري الذي يتمتع بدعائم قوية تعزز من متانته وقدرته على الوفاء بالتزاماته محليا وخارجيا، مضيفا أن تلك التصنيفات غير معقولة، خاصة أن قطر ليست من الدول المدينة خارجيا ولا تقوم بالاقتراض من الخارج، بل لديها استثمارات عالمية متنوعة كما أنها من أكبر مصدري الغاز الطبيعي وتجارتها العالمية تقارب 89 مليار دولار سنويا ومستوى دخل الفرد من الأعلى على مستوى العالم. وفي ما يلي تفاصيل الحوار:

بداية لو تُعَرِّف القراء بشكل أكثر تفصيلا على أعمال شركة الدار لأعمال الصرافة؟

● تعتبر شركة الدار لأعمال الصرافة من كبرى الشركات في السوق القطري وهي شركة مساهمة خاصة تأسست عام 2006 برأس مال 100 مليون ريال قطري لتقديم الخدمات المصرفية وخاصة مع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والمشروعات الكبرى التي تشهدها دولة قطر مما أدى إلى زيادة العمالة الوافدة من مختلف دول العالم، وبناء عليه استطاعت الشركة وفي فترة قصيرة أن تتوسع في السوق المحلي جغرافيا لتغطي فروعها الثمانية عشر معظم مناطق الدولة الحيوية لتكون الأقرب دائما لعملائها .

العميل أولا هي سياسة شركة الدار لأعمال الصرافة عن طريق بناء علاقات ثقة مع عملائها من خلال فريق العمل الذي يتسم بالكفاءة والخبرات المالية والمصرفية مع توفير أفضل النظم التكنولوجية لتقديم أفضل الخدمات بالمستويات العالمية مصحوبة بالالتزام الكامل بالتوجيهات والمعايير التي يصدرها مصرف قطر المركزي.

يستمتع عملاء الدار لأعمال الصرافة بجميع الخدمات المصرفية مثل بيع وشراء العملات الأجنبية وخدمات تحويل الأموال الفورية من خلال أكبر شبكة مراسلين حول العالم والتي تتم بسهولة ويسر، كما تقدم الشركة خدمات الحوالات البنكية الفورية والتي من خلالها ترسل الأموال في الحساب المصرفي في وقت وجيز، مع فريق خدمة العملاء المتاح طوال اليوم لتلقي استفسارات العملاء وطلباتهم.

كما تنشئ الشركة حاليا خدمات التحويل عبر موقعها الإلكتروني التي تتيح للعميل إنجاز معاملاته من أي مكان متواجد به.

في ظل المتغيرات التي نشهدها.. هل وضعت الدار لأعمال الصرافة خطة إستراتيجية لمواجهة التحديات فيما يتعلق بسوق الصرف؟

تمكنت شركة الدار لأعمال الصرافة في وقت قياسي من فتح أسواق خارجية متعددة للحصول على جميع العملات المطلوبة للمواطنين والمقيمين فلم نعد نعتمد على السوق الخليجي لتوفير العملات المطلوبة وتم توفير العملات من أسواق جديدة في هونج كونج وسنغافورة ودول أخرى مما أدى إلى استقرار سعر الصرف وعدم تأثره بالأوضاع الحالية.

علمنا أن الشركة تسعى إلى الإدراج في بورصة قطر.. إلى أين وصلت إجراءات التحول إلى شركة مساهمة عامة والإدراج؟

تم التقدم للجهات المختصة بطلب الإدراج في بورصة قطر ومن جانبهم طالبوا بقيامنا ببعض الإجراءات المعينة لاستكمال شروط الإدراج وجارٍ العمل عليها حاليا.

انعكاسات إدراج شركات الصرافة على السوق المحلي والمزايا التي سيحملها للاقتصاد الوطني؟

● تعتبر شركات الصرافة ركنا أساسيا من قطاع الخدمات المالية لأنها تلعب دورا مهما في تلبية الاحتياجات المحلية من العملات الأجنبية كما تلعب دورا في توفير السيولة النقدية من مختلف العملات كما أنها من أهم وسائل عمليات تحويل الأموال للأفراد والشركات نظرا لتعدد خدمات التحويل وبأسعار تنافسية تضيف الحيوية على السوق المحلية وتبعدها عن الاحتكار.

كم عدد فروع الشركة حاليا؟ وهل هناك خطط لفتح فروع جديدة في المستقبل؟

● يبلغ عدد فروع الشركة حاليا ثمانية عشر فرعا منتشرة في معظم الأماكن الحيوية للدولة وبالمولات الكبيرة كما أنه يوجد فرعان تحت التجهيز ليصل عدد فروع الشركة إلى عشرين فرعا إن شاء الله.

كيف يتم التنسيق بين شركات الصرافة ومصرف قطر المركزي بخصوص التحويلات المالية؟

● تخضع شركات الصرافة إلى قانون مصرف قطر المركزي الخاص بتعليمات محال الصرافة وتحديثاته حتى مارس 2015 وقد تم تقسيم التعليمات إلى عشرين فصلاً، حيث اشتملت على تعاريف للكلمات والمصطلحات ، والترخيص ، والتسجيل والرسوم ، ورأس المال والاحتياطيات، وأعمال محال الصرافة والحوالات والشيكات وبيانات العملاء، والمبالغ غير المطالب بها، ونهج إدارة محال الصرافة والإدارة التنفيذية، ومراقب الحسابات الخارجي ، والنقد وتزييف العملة والسبائك الذهبية، وتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعلاقة مع المصرف المركزي والتحوطات الأمنية، وتعليمات إدارة الاستقرار المالي والإحصاء، والبيانات المالية والحسابات الختامية والنسب الإشرافية ، وتعليمات الوزارات والأجهزة الحكومية ، والدوام الرسمي والعطلات والأعياد ، وتعليمات إدارة استمرارية الأعمال ، والإسناد الخارجي، وتعليمات أعضاء مجلس الإدارة، وتعليمات أخرى. حيث تلتزم الشركة بهذا القانون والتعليمات بشكل كامل وتقوم بتطوير أداء العاملين لديها بما يتناسب وهذة التعليمات .

شهدنا خلال العامين الأخيرين عدة متغيرات اقتصادية كان لها تأثير على الأوضاع في المنطقة ومنها تراجع النفط وصولا إلى ما قامت به دول الحصار.. فهل تأثر نمو شركات الصرافة في الدولة؟

● قوة الاقتصاد الوطني وتنوع الميزان التجاري للدولة ساهما في عدم تأثر نشاط وحجم الأعمال الاقتصادية والتجارية بالدولة في جميع القطاعات والدور الفعال لمصرف قطر المركزي من اللحظات الأولى للحصار في اتخاذ ما يلزم من قرارات سريعة وتوجيهات سديدة لحسن اداء العمل وإصدار الموافقات اللازمة لاستيراد العملات من الخارج بسرعة وسهولة ليتم تقديم الخدمات المالية على الوجه الأكمل وبالتالي لم تتأثر معدلات نمو شركات الصرافة بل زادت.

نأتي للحديث عن الاقتصاد الوطني.. لو تقدم لنا قراءة حول الاقتصاد القطري إضافة إلى ركائز قوته المالية؟

● قطر ليست من الدول المدينة خارجيا، بل لديها استثمارات عالمية متنوعة في العديد من المجالات والدول، وتتمتع باقتصاد قوي للغاية، فحجم الناتج المحلي يبلغ 170 مليار دولار سنويا مرتكزا على عوامل، منها:

● موارد قطر الطبيعية ضخمة ومن غير المرجح أن يتأثر الإنفاق بالانخفاض في أسعار النفط أو تقلبات السوق.

● ميزان مدفوعات قوي.

● استثمارات ضخمة خارجية وداخلية.

● احتياطي نقدي كبير.

عمدت دول الحصار خلال الأشهر الماضية إلى الضغط على الريال القطري غير أنها فشلت.. فما هي العوامل الفنية التي حمت الريال القطري ودعمته محليا وخارجيا؟

● سعر الصرف هو مرآة الاقتصاد وكلما حافظ الاقتصاد على قوته واستقراره كلما زاد من استقرار سعر الصرف والقوة الشرائية للعملة وهذا مع حدث مع الريال القطري نتيجة للعوامل المبينة في السؤال السابق.

كيف ساهمت شركة الدار لأعمال الصرافة من موقعها في مواجهة الحصار؟

● قمنا بتوفير متطلبات العملاء من العملات الأجنبية مما أدى إلى استقرار الأوضاع الاقتصادية للأفراد والشركات وقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم مما أعطى استقرارا في جميع مناحي الحياة اليومية، كما أن التحويلات المالية للأفراد والشركات لم تتأثر نتيجة للاستعداد الفوري بتوفير غطاء كافٍ لدى جميع مراسلينا.

تحدثت دول الحصار خلال الفترة الماضية عن انخفاض في قيمة الريال مقابل الدولار مما أحدث لبسا لدى الرأي العام لو توضح لنا حقيقة ما حدث فعلا؟

● في البداية نوضح أن الريال القطري مرتبط كليا بالدولار بسعر ثابت مقداره 3.64 ريال منذ العام 1981 وفي سوق تداول العملات forex هناك سوقان، السوق النظامي وهو السوق الرسمي حيث إن سعر العملة ثابت في جميع البنوك القطرية كما هو محدد من قبل مصرف قطر المركز، السوق الخارجي وهو للبنوك الخارجية مفتوح طوال السنة ويعمل على مدار اليوم والعملة متغيرة بشكل طفيف - وفي إجازات الاعياد وعطلة مصرف قطر المركزي ينشط السوق الخارجي حيث كانت هناك رغبة في بيع العملة بهامش ربح طفيف، كما أن التعامل بالريال القطري محدود جدا بالخارج ومن قبل أفراد، أما المؤسسات القطرية الحكومية والخاصة كلها تتعامل بالدولار بالخارج، كما أن مصرف قطر المركزي يضمن كل عمليات الريال داخل قطر وخارجها دون أي تاخير، لذلك لا صحة لما أثير عن انخفاض الريال القطري.

يتساءل البعض عن مصادر توفير العملات الأجنبية خاصة بعد إغلاق الإمارات لحدودها البحرية والجوية مع قطر وإيقاف عمليات التجارة بالكامل.. نود أن تقدم شرحا عن مصادر الأسواق البديلة للعملات وكيف تتم عملية الاستيراد من تلك الأسواق وصولا إلى شركات الصرافة؟

● تتمتع شركة الدار بعلاقات عمل مع مؤسسات عديدة خليجية وأجنبية وكان الاعتماد على السوق الخليجي نظرا لقرب المسافة وانخفاض تكاليف الشحن ومع بداية الحصار تم بسرعة تنفيذ اتفاقيات شراء العملات من أسواق بديلة وإنهاء كافة الإجراءات بأسرع وقت والحصول على الموافقات من مصرف قطر المركزي وجميع الأمور المتعلقة من تغذية حساب المراسل بقيمة الشحنة والتعاقد مع شركات نقل الأموال الأمنية المتخصصة والتامين عليها حتى استلام الشحنة في مقر الشركة ويتم ذلك بصفة مستمرة لتوفير العملات لجميع العملاء في جميع فروعنا.

ما تقييمك للوضع المالي لشركات الصرافة وتوفر العملات؟

● المركز المالي قوي ويفي بجميع متطلبات السوق المحلي وتوفر العملات بشكل دائم.

لأعمال الصرافة.. جمعة المعضادي:

الوطنية لثقته وكفاءته عالميا

■ متعاملون في فروع الدار للصرافة

«الدار للصرافة» تسعى لزيادة عدد فروعها إلى 20 فرعا

نجحنا في تغطية حاجات السوق من العملات الأجنبية خلال الحصار

الشركة تتمتع بعلاقات متينة مع الأسواق الأجنبية

نستغرب التصنيفات الائتمانية التي مُنحت لدولة قطر خلال الحصار

الريال القطري سعره ثابت ولم تنخفض قيمته

شركات الصرافة تلتزم بمعايير وضوابط «المركزي»

قامت وكالات تصنيف ائتماني بتخفيض تصنيفها للدولة والشركات القطرية.. فما هو تعليقك على ذلك رغم ما تتوفر عليه قطر من قوة مالية وجودة أصول متميزة؟

● من المعلوم أن وكالات التصنيف الائتماني تقوم بترتيب الدول حسب قدرتها على الاقتراض والوفاء بسداد القروض من عدمه، وتصنف معظم الوكالات على أساس مئوي، فكلما زاد معدل التصنيف الائتماني كان مؤشرا على قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها، مما يعني كفاءة الدولة ماليا واقتصاديا على سداد القروض وأقساطها، وكلما قل معدل التصنيف الائتماني كان مؤشرا على عدم قدرتها على سداد ديونها لكن المثير للدهشة أن قطر ليست من الدول المدينة خارجيا، ولا تقوم بالاقتراض من الخارج، بل لديها استثمارات عالمية متنوعة في العديد من المجالات. وقطر هي أكبر مصدر غاز طبيعي في العالم وترتيبها الثالث عالميا في حجم الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، ومتوسط دخل الفرد من الأعلى على مستوى العالم، وتجارة قطر العالمية تقارب 89 مليار دولار سنويا ولا أعلم على أي أساس علمي استند تقييم الوكالة، فمن جهة التجارة الإقليمية مع دول الجوار المحاصرة لقطر فإن الواردات منها لا تتجاوز 14%، في حين أن الصادرات لا تمثل إلا 7.5% من حجم تجارتها الدولية.

ما مدى قوة الشركات القطرية في مواجهة الحصار والصمود أمام أي تقلبات جيوساسية أو جيواقتصادية في المنطقة؟

● يكمن ذلك في استثماراتها المباشرة وغير المباشرة وتعدد الشريك الاقتصادي مما يحميها من أي تقلبات سياسية أو جغرافية على مستوى دولي أو إقليمي.

ما هي الإجراءات التي يجب اتخاذها من قبل الشركات لتدعيم مراكز قوة الاقتصاد الوطني؟

● التوسع في الإنتاج والاستثمار المحلي مهما عظمت تكلفة الإنتاج فإن مردوده على المستقبل القريب أفضل في دعم الاقتصاد الوطني وزيادة معدل النمو وخلق فرص عمل وتقليل الطلب على العملة الأجنبية وفتح مجالات للتصدير.

تقدم حلولا متكاملة وتغلبت على التحديات بثبات

القطرية العامة للتأمين.. مكانة مرموقة في صناعة التأمين

■ الشيخ ناصر بن علي آل ثاني

■ عمل دؤوب لكوادر الشركة لتعزيز ثقافة التأمين

الدوحة – **لوسيل**

نجحت الشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين (ش.م.ق.ع.) منذ تأسيسها في العام 1979 في المحافظة على موقع قوي في سوق التأمين وفي ترسيخ مكانتها المرموقة في قطاع التأمين بدولة قطر، إذ تعد الشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين واحدة من أهم وأكبر شركات التأمين في الدولة. تتمتع الشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين بالقوة المالية والتصنيفات الائتمانية الممتازة، حيث أكدت شركة إيه إم بيست (A.M. Best) للتصنيف الائتماني قوة الشركة المالية من خلال منح الشركة تقييم "A-" (ممتاز)، وكذلك تصنيف "a-" لقوة الإصدار الائتماني على المدى الطويل. وتعكس هذه التصنيفات التي تم منحها للشركة مركز رأس المال القوي المعدّل بالمخاطر والقدرات المعززة الخاصة بإدارة المخاطر، والسجل الحافل بالنجاح في مجال الأداء التشغيلي، وهو الأمر الذي من شأنه أن يدعم استمرارية النمو الثابت للشركة.

وبفضل تاريخها الطويل في المنطقة وقاعدة رأسمالها الصلبة، استمرت الشركة في تحقيق مكاسب متميزة من عام إلى آخر، قبل أن تنهي السنة المالية الماضية بأداء جيد وتجتاز بخطى ثابتة وواثقة الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن المتغيرات العالمية التي حفت بالاقتصاد العالمي نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، محققة نتيجة إيجابية على امتداد مختلف شركات المجموعة، إذ بلغ صافي الأرباح 258 مليون ريال قطري للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016، إضافة إلى تحقيق نمو قدره 42% في صافي أرباحها بالمقارنة مع السنة السابقة وذلك بعد استبعاد أرباح إعادة تقييم العقارات الاستثمارية، كما بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة مبلغاً وقدره 838 مليون ريال قطري (متضمنة التأمين التكافلي) في نهاية عام 2016، وهو ما يعد إنجازاً رائعاً مع الأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية غير المستقرة.

وتعد الشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين من شركات التأمين الرائدة في المنطقة، حيث تقدم حلولا تأمينية استثنائية للأفراد والعائلات والشركات، وذلك من خلال خبرتها العريقة في المنتجات والخدمات التقليدية والإسلامية.

حوكمة مستدامة

تستند القطرية العامة للتأمين إلى إطار عمل متين خاص بالحوكمة، تتبعه مجموعة القطرية العامة، مما يوّفر الدعم المطلوب لاتخاذ القرارات الإستراتيجية للنمو على المدى الطويل، مستندة في ذلك إلى التعليمات التنفيذية للتأمين ومبادئ حوكمة شركات التأمين الصادرة عن مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وضمن إطار مبادئ تطبيق الحوكمة الرشيدة، طبقاً للمعايير الدولية الخاصة بالحوكمة السليمة، تحقيقاً للفائدة القصوى لحقوق المساهمين.

التقطير والتدريب لدعم الاقتصاد

يعمل برنامج «الجيل القادم – NEXTGEN»، الذي قامت القطرية العامة بإعداده، على تزويد الخريجين الجدد والمهنيين المبتدئين بالمهارات التخصصية في مجال التأمين. إن هذا البرنامج يهدف إلى تطوير ورعاية المواهب وتأهيل الكوادر القطرية، ويأتي ذلك من بين أهداف الشركة الرئيسية، حيث يشكل التقطير جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجية مجموعة القطرية العامة، في الوقت الذي تقوم فيه الشركة بالدفع بعدد أكبر من المواطنين القطريين المؤهلين لتبوء مناصب إدارية عليا على امتداد مختلف شركات المجموعة.

من جانب آخر، تساهم الشركة من خلال موقعها الرائد في تدعيم أسس الرياضة، حيث قامت هذه السنة بتنظيم ورعاية بطولة كرة قدم الصالات لشركات التأمين الوطنية.

مساهمة فاعلة في المسؤولية الاجتماعية ودعم الرياضة بين الشركات

وتعتبر هذه البطولة مناسبة خاصة لتعزيز سبل التواصل بين شركات قطاع التأمين في قطر، كما تهدف إلى توسيع قاعدة المشاركة في الرياضة والنشاط البدني وزيادة معدلات المشاركة الفعالة، وتوطيد أسس العلاقات الطيبة بين موظفي شركات التأمين المشاركة.

إن دعم القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، حفظه الله، وجهود سعادة الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني محافظ مصرف قطر المركزي، كان له عظيم الشأن في تطوّر قطاع التأمين في الدولة ونجاح شركات التأمين الوطنية في تحقيق الإنجازات والنمو.

انتشار واسع للمجموعة في المنطقة

تعمل مجموعة القطرية العامة في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبالرغم من أن مقرها الرئيسي وأفرعها تقع في دولة قطر، إلا أن الانتشار الواسع للمجموعة في مختلف أنحاء المنطقة يسمح للعملاء بالوصول إليها بسهولة، في أي مكان وفي أي وقت. وقد جاء نجاح القطرية العامة نتيجة لإستراتيجية التركيز على العملاء وتفهّم احتياجات الأفراد وتقديم حلول تأمينية مناسبة ومتميزة. ومن ضمن إستراتيجيات الشركة للتوسع داخل السوق القطري، قامت القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين بإعداد خطة لفتح عدة فروع جديدة كانت باكورتها افتتاح فرع بروة التجاري – أبو هامور الذي بدأ باستقبال وخدمة الزبائن، وتأتي هذه الخطوة ضمن عدة مشاريع سيتم تنفيذها تدريجياً، سعياً منها لخدمة العملاء على أفضل وجه، وذلك من خلال تقديم خدمة كاملة ومتنوعة للعملاء من منتجات التأمين التي تشمل التأمين ضد الحريق والتأمين ضد الحوادث والتأمين البحري والجوي، تأمين المركبات، تأمين المنازل، تأمين الحوادث الشخصية، التأمين الصحي، تأمين المجوهرات، وتأمين السفر، بالإضافة إلى خدمة العملاء.

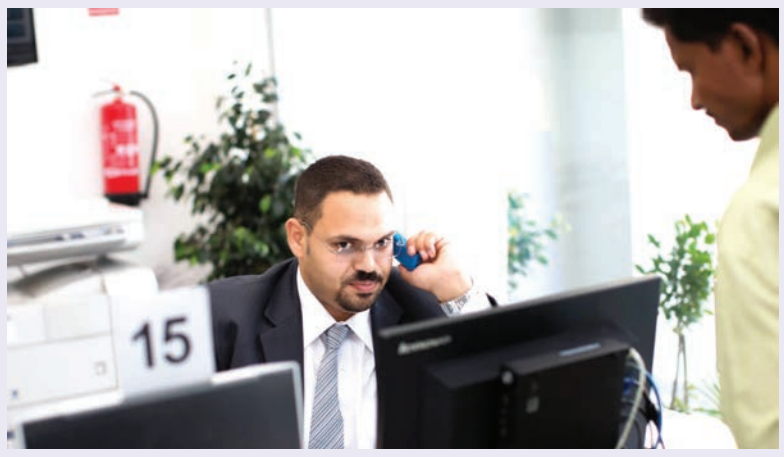

رؤية إستراتيجية تدعم الأعمال

تعمل الشركة وفق رؤيتها المستقبلية، التي تهدف أساساً إلى التوسع في مجالات التأمين وكذلك التركيز على المشاريع العقارية المستقبلية التي تقوم المجموعة بتنفيذها وتعزيز قدراتها وزيادة الكفاءة المالية التزاماً منها بالمعايير والمقاييس العالمية، وبالتالي الاستمرار في المحافظة على وضع الشركة الرائد في مجال التأمين والاستثمار بدولة قطر، واضعة في الاعتبار قوة الاقتصاد القطري الذي يعد من أسرع الاقتصادات نمواً.

كما تساهم الشركة من خلال موقعها في تدعيم سوق التأمين بالخبرة العالمية حيث استضافت العام الماضي المؤتمر السنوي للجمعية الدولية لشركات التأمين الهندسي (IMIA) تحت رعاية مصرف قطر المركزي، حيث كانت قطر الدولة العربية الأولى والوحيدة التي تحظى بشرف استضافة هذا الحدث. علماً بأن هذا المؤتمر يجمع الخبراء والرواد ويحوز على اهتمام واسع من قطاع التأمين الهندسي الدولي.

تحرص مجموعة القطرية العامة في كل عام على نشر الوعي بالقضايا الرئيسية على الصعيد المحلي وذلك من خلال المشاركة في مختلف الفعاليات والمناسبات الوطنية. تجدر الإشارة إلى أن جامعة قطر قد قامت بتكريم الشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين ومنحها جائزة «قادة المسؤولية الاجتماعية» لعام 2016، تقديراً لدور الشركة الرائد في هذا المجال وذلك ضمن فعاليات حفل رفيع استضافته الجامعة بمناسبة إطلاق الإصدار الخامس من تقرير المسؤولية الاجتماعية (الكتاب الوطني) قطر 2016.

QATAR GENERAL
INSURANCE & REINSURANCE CO. PJSC.
Licensed by the Qatar Central Bank

BARWA BRANCH

AT BARWA COMMERCIAL AVENUE – ABOU HAMOUR

NOW OPEN | WWW.QGIRCO.COM | INFO@QGIRCO.COM
+974 4005 6666

تستعد للكشف عن نتائجها المالية

البنوك.. أداء قوي ومتميز في مواجهة التحديات

■ البنوك والمصارف الاسلامية دعم لامحدود للمسيرة التنموية

الدوحة – **لوسيل**

تشرع البنوك والمصارف الاسلامية العاملة في الدولة والمدرجة في بورصة قطر الى جانب شركات التأمين واعادة التأمين والتكافل واعادة التكافل بداية من اليوم في الإعلان عن نتائجها المالية، الخاصة بالربع الثالث من العام الجاري، وسط توقعات بان تكون نتائج الاعمال مواكبة لتطلعات المراقبين وكبار المستثمرين من صناديق ومحافظ استثمارية وافراد.

وستكون مجموعة بنك قطر الوطني «مجموعة QNB « اول المفصحين عن البيانات المالية والتي يتوقع ان تتجاوز المستويات المسجلة بنهاية التسعة اشهر من العام الماضي والتي سجلت حينها نموا بنسبة 11%، حيث قفزت من نحو 8,7 مليار ريال في نهاية التسعة اشهر من العام 2015 الى نحو 9,6 مليار ريال بنهاية التسعة اشهر من العام الماضي، مدفوعا بارتفاع صافي ايرادات الفوائد بنسبة 43% التي وصلت الى نحو 13,62 مليار ريال بنهاية سبتمبر 2016 مقارنة بنحو 9,5 مليار ريال بنهاية سبتمبر من العام 2015، الى جانب ارتفاع صافي ايرادات عمولات ورسوم بنسبة 62% لتصل الى مستوى 2,72 مليار ريال بنهاية نفس الفترة من العام الماضي مقارنة بنحو 1,68 مليار ريال بنهاية نفس الفترة من العام 2015.

وتشير توقعات «لوسيل» استنادا الى حسابات اجرتها الى ان صافي ارباح البنوك والمصارف الاسلامية العاملة في الدولة سيبلغ سقف 16 مليار ريال ليتجاوزها بقليل محققا نسبة نمو تتراوح بين 1% و2%. اما شركات التأمين واعادة التأمين والتكافل وإعادة التكافل، فيتوقع ان يصل صافي ارباحها الى مستوى يتراوح بين 850 مليونا و900 مليون ريال بنهاية التسعة اشهر من العام الجاري.

وستكون نتائج الاعمال والاداء المتوقعة للبنوك والمصارف الاسلامية والمؤسسات المالية العاملة في الدولة خير تحد للحصار الذي فرضته كل من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة ومملكة البحرين، بل انها ستعكس قدرة الشركات القطرية على مواجهة التحديات والتقلبات التي قد تفرضها المتغيرات، خاصة بعد ان نجحت في امتصاص صدمة النفط العالمية خلال العامين 2015 و2016 والتي كانت نتيجة التراجع الحاد في اسعار النفط بنسبة تجاوز 60%، حيث تراجعت الاسعار في السواق العالمية من مستويات 120 دولارا للبرميل الواحد الى مستوى 27 دولارا للبرميل الواحد في فبراير 2016.

وجاء نجاح البنوك والمصارف الاسلامية وباقي المؤسسات المالية والاستثمارية القطرية، في مواجهة ذلك التحدي الى عدة اسباب رئيسة، اولها هو وجود خطط استراتيجية للتعامل مع التقلبات والمتغيرات الاقتصادية ضمن ما تعرف بخطط ادارة المخاطر، اما السبب الثاني فيرتكز بالاساس الى تمكن تلك الشركات من انشاء مخصصات قوية في زمن الطفرة وتنويع الاستثمارات في عديد القطاعات بما يؤمن تغطية المطلبات، بعد ان استفادت من التجارب السابقة وخاصة اثر الازمة المالية العالمية في العام 2008، حيث قامت البنوك والمؤسسات المالية في الدولة طيلة التسع سنوات الماضية على اكتساب الخبرة وتركيز مخصصات تتماشي والمتطلبات والمعايير الدولية اضافة الضوابط الجهات الرقابية في الدولة وفي مقدمتهم وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتجارة ومصرف قطر المركزي.

وساهمت تلك الاجراءات في تدعيم اداء البنوك والشركات الوطنية وجعلها تحظى بتصنيفات ائتمانية عالية الجودة والاشادة والتنويه من قبل المؤسسات المالية المرموقة كمعهد بازل وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الموجودات تدعم المراكز

دعمت البنوك والمصارف الاسلامية من موجوداتها خلال النصف الاول من العام الجاري، حيث بلغ اجمالي موجودات البنوك التسعة المدرجة ضمن البورصة نحو 1,380 تريليون ريال مقارنة بنحو 1,272 تريليون ريال بنهاية النصف الاول من العام الماضي اي بنسبة نمو تساوي 8,49%، حازت منها مجموعة بنك قطر الوطني على نحو 55,65% باجمالي موجودات يساوي 768,1 مليار ريال، يليه مصرف قطر الاسلامي الذي استحوذ على ما نسبته 10,64% بعد ان بلغت موجوداته 146,9 مليار ريال والتي سجلت نموا بنحو 9,21%، يليهم البنك التجاري بنسبة تساوي 10%، حيث نمت موجوداته من نحو 127,3 مليار ريال بنهاية يونيو من العام الماضي الى نحو 133,4 مليار ريال بنهاية يونيو من العام الجاري.

الى ذلك فقد ارتفعت موجودات بنك الدوحة من 87,3 مليار ريال بنهاية يونيو 2016 لتصل الى نحو 91,8 مليار ريال بنهاية يونيو من العام الجاري، مسجلة نسبة نمو تساوي 5,15% كما ارتفعت موجودات الاهلي من نحو 34,3 مليار ريال في يونيو 2016 لتصل الى نحو 37,8 مليار ريال في نهاية يونيو من العام الجاري. اما بنك قطر الدولي الاسلامي فقد بلغت موجوداته 45,9 مليار ريال بنهاية يونيو 2017 مرتفعة من نحو 42,3 مليار ريال، مسجلة نسبة نمو تساوي 8,51%. وبلغت موجودات البنك الخليجي بنهاية نفس الفترة 58,2 مليار ريال اما موجودات مصرف الريان فقد قفزت من نحو 88,4 مليار ريال بنهاية يونيو 2016 لتصل الى نحو 93,2 مليار ريال بنهاية النصف الاول من العام الجاري.

الودائع تعزز السيولة

حققت البنوك التسعة المدرجة ضمن بورصة قطر بنهاية النصف الاول من العام الجاري حجم الودائع المعلن عنها، حيث قفزت من 848,2 مليار ريال بنهاية يونيو من العام الى نحو 936,5 مليار ريال بنهاية النصف الاول من العام الجاري، مسجلة نسبة نمو تساوي 10,41%. وقدرت الودائع لدى مجموعة بنك قطر الوطني QNB بنحو 562,1 مليار ريال بنهاية النصف الاول من العام الجاري بما يمثل نحو 60,02%، وقدرت ودائع مصرف قطر الاسلامي بنحو 96,9 مليار ريال بنهاية يونيو من العام الجاري، مقارنة بنحو 95,3 مليار ريال بنهاية النصف الاول من العام الماضي، كما ارتفعت ودائع لدى البنك التجاري من نحو 72,1 مليار ريال بنهاية النصف الاول من العام الماضي الى نحو 74,4 مليار ريال بنهاية النصف الاول من العام الجاري. اما ودائع بنك الدوحة فقد بلغت نحو 28,8 مليار ريال بنهاية يونيو من العام الجاري مقارنة بنحو 28,3 مليار ريال في نهاية يونية من العام الماضي، اما ودائع البنك الاهلي فقد بلغت 22,1 مليار ريال بنهاية يونيو 2017، مسجلة نموا يساوي 6,25%. وقفزت ودائع بنك الدوحة من 52,4 مليار ريال بنهاية يونيو 2016 لتصل الى مستوى 56 مليار ريال بنهاية يونيو 2017 بنسبة نمو تساوي 6,87%، كما ارتفعت ودائع مصرف الريان من 57,8 مليار ريال بنهاية النصف الاول من العام الماضي لتصل الى 61,2 مليار ريال بنهاية النصف الاول من العام الجاري.. وشهدت ودائع البنك الخليجي نموا بنسبة 5,57% حيث نمت من نحو 30,5 مليار ريال في يونيو 2016 الى نحو 32,2 مليار ريال في نهاية يونيو 2017. وبلغت ودائع بنك قطر الاول نحو 2,8 مليار ريال بنهاية يونيو من العام الجاري.

دعم النمو

واصلت البنوك والمصارف الاسلامية العاملة في الدولة توسعها في تقديم التسهيلات الائتمانية والتمويل لمختلف القطاعات والانشطة بما يدعم مستويات النمو الاقتصادي بدرجة اولى ويعود بالنفع على الانشطة التشغيلية للجهاز المصرفي بشكل عام، حيث ارتفعت القروض البنكية والانشطة التمويلية للمصارف الاسلامية بنهاية النصف الاول من العام الجاري من نحو 938,3 مليار ريال بنهاية يونيو من العام الماضي لتصل الى نحو 965 مليار ريال بنهاية يونيو من العام الجاري بنسبة نمو تساوي 1,88%. وتصدرت مجموعة QNB المرتبة الاول من حيث القروض بنسبة تساوي 57,22% بعد أن بلغت نحو 552,2 مليار ريال، تليها الأنشطة التمويلية لمصرف قطر الاسلامي التي بلغت 109,7 مليار ريال بنهاية النصف الأول من العام الجاري مقارنة بنحو 96,6 مليار ريال بنهاية يونيو من العام

أداء مالي قوي

في انتظار ان تستكمل البنوك والمصارف الاسلامية العاملة في الدولة الاعلان عن نتائجها للتسعة اشهر الماضية، فان ابرز ما يلاحظ عن نتائج اعمال النصف الاول من العام الجاري هو مواصلة الاداء بشكل مطرد، سجل قطاع البنوك والخدمات المالية نموا بنهاية شهر يونيو من العام الجاري يساوي 1,88% بعد ان قفز صافي الارباح المجمعة لهذا القطاع من نحو 10,6 مليار ريال بنهاية النصف الاول من العام الماضي الى نحو 10,8 مليار ريال بنهاية النصف الاول من العام الجاري . وقاد مصرف قطر الاسلامي المعروف اختصارا بـ«المصرف» مستويات النمو في قطاع البنوك والمصارف الاسلامية بنهاية النصف الاول من العام الجاري، حيث حاز على المركز الاول بعد ان حقق مصرف قطر الاسلامي نموا بنسبة 10,40%، تليه في المركز الثاني مجموعة بنك قطر الوطني «QNB» بعد ان حققت نموا يساوي 7%، اما في المركز الثالث فقد جاء بنك قطر الدولي الاسلامي في المركز الثالث بنسبة 3%. في المقابل، حازت مجموعة بنك قطر الوطني QNB على المركز الاول من حيث صافي الارباح التي بلغت بنهاية شهر يونيو 2017 نحو 6,6 مليار ريال بنهاية النصف الاول من شهر يونيو من العام الجاري مقارنة بنحو 6,2 مليار ريال بنهاية النصف الاول من العام الماضي، يليها مصرف قطر الاسلامي بصافي ارباح يساوي 1,16 مليار ريال بنهاية شهر يونيو 2017 مقارنة بنحو 1,05 مليار ريال بنهاية النصف الاول من العام الماضي. كما حقق مصرف الريان ارباحا بلغت نحو 1,02 مليار ريال بنهاية النصف الاول من العام الجاري مقارنة بنحو 1,05 مليار ريال بنهاية نفس الفترة من العام الماضي.

وفي ذات السياق ارتفعت ارباح بنك قطر الدولي الاسلامي من نحو 443 مليون ريال بنهاية يونيو من العام الماضي الى مستوى 465,2 مليون ريال بنهاية نفس الفترة من العام الجاري، وحافظت ارباح البنك الخليجي على شبه استقرار حيث ظلت عند مستوى يقارب 320 مليون ريال، وبلغت ارباح بنك الدوحة 715,5 مليون ريال بنهاية يونيو من العام الجاري بنسبة نمو تساوي 1% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي وارباح البنك الاهلي فقد بلغت 342,2 مليون ريال بنسبة نمو تساوي 2,85% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وقد بلغت ارباح البنك التجاري نحو 179,5 مليون ريال.

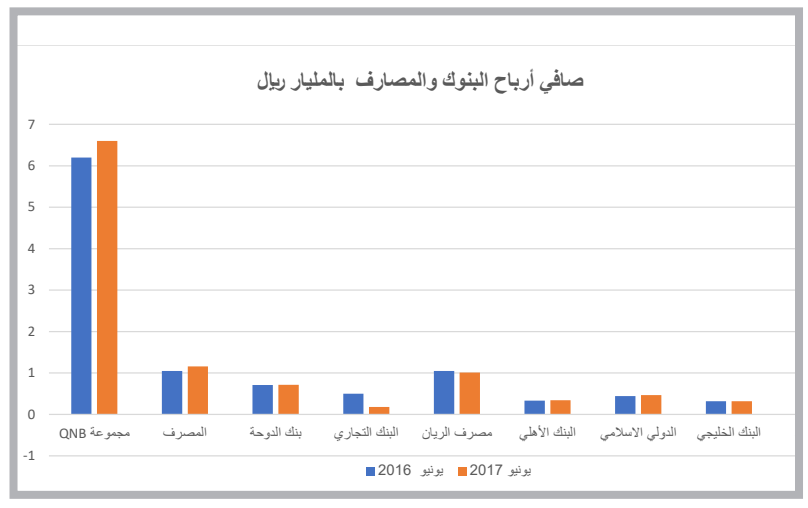

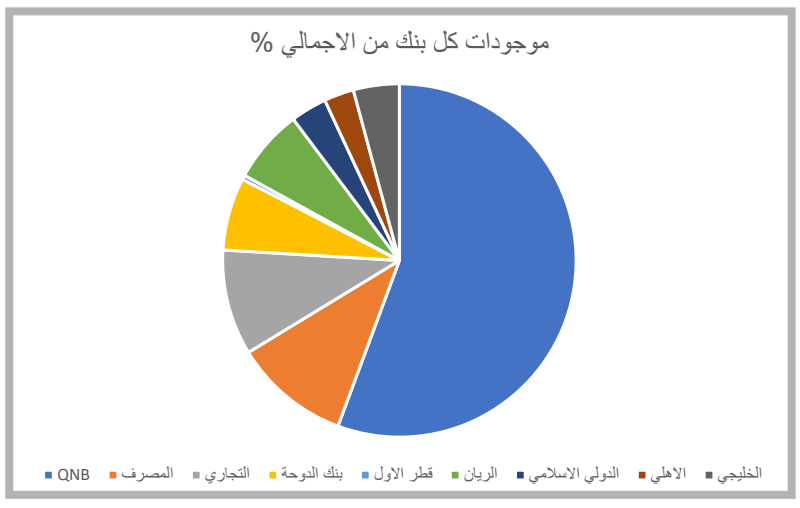

منذ أكثر من ٣٠ عاما كان ومازال البنك الأهلي في قلب مجتمع الأعمال المصرفية في قطر، وقد ظل وفياً لقيمنا التقليدية التي تحدد هويتنا.

وبناءً على تراثنا وخبرتنا، فنحن نتطلع إلى المستقبل، ونتبنى التغيير توافقاً مع رؤية قطر الوطنية. لذلك قمنا بالإستثمار في قطاعات الأعمال الرئيسية كافه من خلال الإستثمار في الأفراد وتكنولوجيا المعلومات والعمليات والمنشآت لتقديم بنك المستقبل لكم اليوم.

نحن نقدم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات لعملائنا الحاليين والمستقبليين تتضمن: الخدمات المصرفية للشركات، الخدمات المصرفية للأفراد والخاصة، الخدمات المصرفية الدولية، خدمات الخزينة والإستثمار، وخدمات الوساطة المالية.

البنك الأهلي .. معكم.

ahlibank.com.qa

البنك الأهلي
ahlibank

بورصة قطر
Qatar Stock Exchange

بعد 4 أشهر من الحصار

بورصة قطر مرآة تعكس قوة الاقتصاد القطري

■ فرص ضخمة للمستثمرين المحليين والأجانب

■ راشد المنصوري الرئيس التنفيذي للبورصة

الدوحة – **لوسيل**

تحتل بورصة قطر المرتبة الأولى كأكبر سوق ناشئة في المنطقة والمرتبة الثانية في قائمة أكبر البورصات في المنطقة من حيث الرسملة السوقية وهي أفضل البورصات الموجودة في المنطقة من حيث العائد وهذه النسب غير موجودة حتى في أكبر البورصات العالمية. ولم تتغير مكانة بورصة قطر أثناء الحصار بل أصبحت محط اهتمام محافظ استثمارية أجنبية جديدة منها محافظ أمريكية وأوروبية وآسيوية هذا علاوة على المستثمرين المحليين سواء القطريين أو المقيمين الذين زادت وتيرة استثماراتهم وتداولاتهم في البورصة مستفيدين من جاذبيتها الاستثمارية وعوائدها العالية.

بورصة قطر هي منصة وطنية للتمويل وللاستثمار ولتنويع الاقتصادي Multi-Purpose Platform وانطلاقا من دورها المحوري الهام وكما وجه سمو الأمير في خطاب الثبات فإن الحصار يدعونا إلى التخطيط للمستقبل بوعي وحكمة وبصيرة انطلاقا من منطلقات الأزمة الراهنة وحجم المسؤولية المناطة على عاتق كل فرد منا من أجل الحفاظ على سيادتنا الوطنية والحفاظ على انجازاتنا ومكتسباتنا.

ومن هنا يبرز دور بورصة قطر في تحقيق ذلك من خلال الوصول إلى اقتصاد متنوع وقائم على مشاركة القطاع الخاص القطاع العام في مختلف أوجه التنمية وذلك في إطار رؤية قطر الوطنية 2030 التي تمثل خارطة الطريق التي ندرك أهمية تحقيقها أكثر من أي وقت مضى.

وبالحديث عن أداء بورصة قطر خلال الأزمة نجدها أنها قد أنها واجهت الأزمة باقتدار وهذا يرجع إلى الأسس الاقتصادية القوية لدولة قطر والنتائج الايجابية للشركات المدرجة والتزام بورصة قطر بالشفافية والكفاءة وهذا أدى إلى تحسن السيولة وارتفاع أحجام التداول وزاد اقبال المحافظ الأجنبية على الاستثمار في بورصة قطر كما زاد اقبال المواطنين والمقيمين على التداول في بورصة قطر.

شهد اليوم الأول من الحصار تراجعا في المؤشر العام لبورصة قطر وصل إلى حوالي 700 نقطة، وهو المستوى الأعلى له منذ عام 2014، توقعت معه دول الحصار أن تتحقق أمانيها في كسر عظم قطر من خلال ضرب الاقتصاد القطري والمالي في مقدمة قطاعاته الرئيسية المستهدفة

بورصة قطر السوق المالي الأكثر قوة ومتانة وأمانا، والمعروفة بوضعها المتميز على صعيد المنطقة بل والعالم، حيث قامت المحافظ الاستثمارية لتلك الدول في خطوة ممنهجة بعمليات بيع واسعة بقصد تكبيد مقصورة التداولات خسائر قوية لا تستطيع أن تتماسك بعدها بورصة قطر أبدا.

من هنا نرى أن بورصة قطر شهدت خلال بداية الحصار حدوث انخفاض في مؤشرها بسبب بيع بعض المحافظ وهو أمر طبيعي في مثل هذه الظروف، إلا أن هذه الأزمة سهلت أيضاً دخول العديد من المستثمرين الأجانب في استثمارات مباشرة بالبورصة وذلك نتيجة الاهتمام العالمي بالدخول في استثمارات ببورصة قطر خلال هذه الفترة نظراً لمتانة وقوة وتنوع الاقتصاد القطري ولوجود الفرص والأسعار المغرية كما أن الشركات القطرية سخية في توزيعات أرباحها وهذا يمثل عنصر جذب مثالي في مثل هذه المواقف

زيادة التداولات خلال فترة الحصار وزيادة السيولة في بورصة قطر تعكس النظرة الإيجابية لها من قبل جميع المستثمرين الأجانب بما فيهم مستثمرون من دول الحصار الذين لم يتم فرض أي قيود على أي منهم كما أنه لم يتم فرض أي قيود على أي مواطن خليجي يستثمر في بورصة قطر فالجميع يعامل معاملة المواطن القطري في البورصة القطرية وهم دائما محل ترحيب.

وتعد توزيعات الأرباح لأسهم الشركات القطرية مختلفة عن بقية الأسواق وهي الأفضل وتعطي أرباحا جيدة وتوزيعات سخية للمستثمرين.

إن كان هنالك من سحب استثماراته في السوق في محاولة للتأثير على البورصة القطرية ، فقد وجدت الأسهم التي باعتها بعض الصناديق الخليجية منذ بدء الأزمة من يشتريها ويتلهف لشرائها سواء من المستثمرين المحليين أو الدوليين.

إن الشركات والمؤسسات الخليجية التي تعمدت بيع أسهم في سوق قطر بعد الأزمة لا تشكل ثقلا كبيرًا في السوق بحيث يؤدي انسحابها إلى انهيار السوق، وحتى حجم ما تم سحبه من السوق لا يعد كافيا للتسبب بأزمة كبيرة بسبب ضآلته مقارنة بالقيمة السوقية للبورصة، وذلك نظرا إلى أن مستثمري دول مجلس التعاون الخليجي غير القطريين لا يشكلون سوى نسبة بسيطة من المستثمرين في السوق.

من الطبيعي أن يسجل أي سوق رد فعل قصير الأمد تجاه الأحداث الخارجية، وعلى الرغم من أن بورصة قطر تأثرت في بداية الأزمة وهي ردة فعل طبيعية، إلا أن الأسس المتينة التي يرتكز عليها سوق بورصة قطر وشركاتنا المدرجة لم تتأثر سلبياً بأي حدث خارجي.

صمود بورصة قطر بعد الأزمة نابع من قوة الاقتصاد ذي الحجم الكبير والبذي يتمتع بملاءة مالية عالية واستثمارات أجنبية متنوعة في الخارج وهذا شكل حافزًا مهمًا لإبعاد الصدمة عن الأسواق، فضلا عن الأوضاع الجيدة للشركات المدرجة والتي ظهرت مؤشراتها المالية القوية في نتائج الربع الأول من العام الجاري.

· منذ إعلان الحصار، ارتفعت أحجام التداول في السوق في مؤشر على جاذبيته للاستثمار، وإن الوضع الحالي فرصة قيمة للمستثمرين الذين يسعون للحصول على عوائد أعلى.

· التزام بورصة قطر بالشفافية والكفاءة يضعنا في وضع قوي لمواجهة أي تطورات مستقبلية محتملة.

· عمليات الشراء التي تقوم بها المؤسسات الأجنبية تمنح الثقة للمساهمين القطريين، وتوضح حقيقة أن قطر جاذبة للاستثمار حتى في ظل الحصار.

وقد شهدت البورصة القطرية خلال فترة الحصار إدراج أسهم أول شركة عائلية للتداول، وقد جاء هذا الادراج ليؤكد متانة الاقتصاد القطري وقدرته على مواجهة التحديات التي فرضها الحصار. إلى ذلك، فإنه ينتظر أن يتم خلال الاشهر القليلة المقبلة فتح الباب أمام إدراجات جديدة حيث يتوقع ان يتم ادراج صندوقين استثماريين جديدين. كما ينتظر أن يتم الإعلان عن بدء عمل صانعي السوق خلال الفترة المقبلة،

وخلال شهر واحد تم تسجيل اكثر من 70 محفظة اجنبية جديدة قامت بفتح حسابات لدى البورصة لبدء التداول على الاسهم القطرية التي يؤكد خبراء أنها تشكل فرصة مهمة للمستثمرين للمزايا التي تتوفر من خلالها.

تخرج كفاءة مالية عليا.. المحمود:

«قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال».. منارة علمية تدعم القطاع المصرفي

إيمانا من دولة قطر وخاصة الجهات الإشرافية والرقابية على القطاع المالي والمصرفي في الدولة بأهمية تكوين كوادر من الشباب والشابات يتمتعون بالخبرة والمعرفة المعمقة في مجال العلوم المالية والمصرفية بما يساهم في تعزيز الجهاز المصرفي لدولة قطر بكفاءة قادرة على إدارة البنوك والمؤسسات المالية والاستثمارية والإدارات المختصة، فقد قام مصرف قطر المركزي بالتعاون مع وزارة التعليم والتعليم العالي بإنشاء مدرسة قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال للبنين قبل أن يتم لاحقا إحداث مدرسة خاصة بالبنات.

■ أحمد يوسف المحمود

الدوحة – لوسيل

قد حظيت المدرستان بدعم كامل ومساندة من كافة القطاعات المالية في الدولة بكل مؤسساتها من بنوك وشركات خدمات مالية وبورصة وغيرها، حيث قامت تلك الجهات بتوفير فرص التدريب والتأهيل على أعلى المستويات، وفي مختلف المجالات الخاصة بالصيرفة والصيرفة الإسلامية والمحاسبة وكافة الأمور ذات الصلة بالعمل المالي، كما حرصت جهتا الرقابة والإشراف على المدرستين على الارتقاء بهذه المدرسة وتقديم الرعاية الكاملة لها لكي تؤدي رسالتها وتقوم بدورها على أكمل وجه. وتحظى مدرسة قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال بدعم مباشر ومساندة سعادة الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني محافظ مصرف قطر المركزي ووزارة التعليم والتعليم العالي والبنوك والمصارف العاملة في الدولة، متمثلة في مجلس الإدارة والجمعية العمومية ومجلس الأمناء.

وبمجرد التحاق الخريجين الجدد بأماكن عملهم يساهمون بما اكتسبوه من معارف وخبرات حديثة في تقديم الإضافة.

وفي هذا الإطار، أكد السيد أحمد يوسف المحمود مدير مدرسة قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال أن مدرسة قطر للعلوم المصرفية للبنين تسجل عاما بعد عام تميزا وتطورا في المناهج التعليمية وتخريج الطلاب من ذوي الكفاءة العالية القادرين على الانخراط في البنوك والمؤسسات البنكية أو مواصلة التعليم العالي في القطاع المالي والبنكي وإدارة الأعمال سواء داخل دولة قطر أو خارجها، مضيفا: «إن مدرسة قطر للعلوم المصرفية أصبحت منارة للتعليم المصرفي، في ظل الاهتمام الكبير من مؤسسات المال المختلفة في الدولة للتنسيق معها والاستفادة من الكوادر القطرية التي تخرجها».

وشدد على أهمية الشراكة بين القطاعين المالي والتعليمي خاصة أنه أصبح ضرورة مجتمعية يفرضها الحاضر الزاهر الذي تعيشه قطر والمستقبل الواعد لها، مضيفا: «إن الطفرة التنموية التي تشهدها دولة قطر في السنوات الأخيرة تحت قيادة حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، حفظه الله، لا تخطئها عين مراقب أو خبير وقد أصبحت محط إعجاب دولي وعالمي. وكانت الركيزة الأولى التي تقوم عليها هذه الطفرة التنموية هي الاستثمار الأمثل في الطاقة البشرية الوطنية وإعداد كوادر قطرية فاعلة في مجالات متنوعة يكون لها الدور الرئيسي في تحقيق رؤية قطر 2030. وقد تجسدت هذه الشراكة بقوة في التعاون بين وزارة التعليم والتعليم العالي ومصرف قطر المركزي في إنشاء مدرستي قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال للبنين والبنات».

وعن التعليم ضمن المدرسة وقبول الطلاب قال إن مدرسة قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال تقبل الطلاب القطريين وأبناء القطريات وأبناء دول مجلس التعاون الخليجي ممن أنهوا المرحلة الإعدادية بنسبة لا تقل عن 75% في المجموع الكلي وأيضا في مادتي اللغة الإنجليزية والرياضيات، حيث تبدأ الدراسة بالصف العاشر بمواد موحدة على الطلاب ما بين أكاديمية وتخصصية، وفي الصف الحادي عشر يتخصص طلاب مدرسة قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال في أحد المسارين المصارف والأموال أو إدارة الأعمال.

■ مدرسة قطر للعلوم المصرفية

وبخصوص المناهج قال السيد أحمد يوسف المحمود إن مدرسة قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال لها طبيعة خاصة ومتنوعة تضمن جودة مخرجات العملية التعليمية حيث يدرس الطالب مواد تخصصية في مجالات المحاسبة والصيرفة وإدارة الأعمال جنبا إلى جنب مع المواد الأكاديمية وفقا لمعايير مناهج وزارة التعليم والتعليم العالي.

إلى ذلك فإن الطلاب في مدرستي البنين والبنات يتلقون إلى جانب المناهج العلمية برنامج تدريبي تطبيقي متكامل يسير جنبا إلى جنب مع الجانب النظري ويشكل البرنامج ركيزة من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها البرنامج الأكاديمي ، من خلال التعاون والتكامل مع البنوك والمصارف الإسلامية العاملة في الدولة والشركات بالدولة في تطبيق البرنامجين الأساسيين Work Experience للصف العاشر و Structured Workplace Learning للصفين الحادي عشر والثاني عشر بمشرفين لتقييم أداء الطلاب وفق أدوات تقييم قياسية.

المخرجات التعليمية

وأكد المحمود أن المخرجات التعليمية المتوقعة تفوق كثيرا مثيلاتها في السابق فنجد أن من متطلبات التخرج للطالب اجتياز اختبار IELTS بنسبة 5.5 كحد أدنى. بجانب ذلك اجتياز الطالب لجميع معايير soft skills من مهارات العرض والتقديم وحل المشكلات ودراسة الحالة ومهارات الاتصال والعمل الجماعي وكل ذلك وفق معايير قياس دقيقة، مشددا على أن الطالب بمدرسة قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال يحظى باعتماد دولي من خلال شهادة تعليم تجاري أسترالي من معهد ((TAFE HOLMSGLEN بجانب الشهادة الثانوية التخصصية المعتمدة من وزارة التعليم والتعليم العالي.

وأوضح أن الطالب في المدرسة يحصل على حافز مادي مرتبط بأدائه الأكاديمي والسلوكي على النحو التالي: 2000 ريال لطالب الصف العاشر، 2500 ريال لطالب الصف الحادي عشر، 3000 ريال لطالب الصف الثاني عشر.

وقال السيد أحمد يوسف المحمود إن مبنى المدرسة مجهز بأحدث التقنيات والوسائل التعليمية المختلفة، حيث يتوفر على تجهيزات تقنية حديثة ومتطورة وإمكانات تمكن الطلاب من تطبيق مهارات كثيرة داخل غرف محاكاة على مستوى عالٍ من التجهيزات والتصميمات وأيضا معمل لغات حديث ومجهز لتطوير مستوى الطلاب في اللغة الإنجليزية وإعدادهم لاختبارات IELTS .

أما عن فريق العمل بالمدرسة، فشدد السيد أحمد يوسف المحمود مدير مدرسة قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال على أن جنبات المدرسة تضم فريقا إداريا وتدريسيا مؤهلا ومعدا إعدادا متميزا ولديه خبرة عالية في التعامل مع المناهج التجارية والأكاديمية ورسم السياسة الخاصة بالتعليم التجاري بشكله الحديث، كما يشرف فريق أسترالي متكامل على إعداد وتنفيذ وتطوير المواد والبرامج التخصصية بالتعاون مع الطاقم التدريسي والإداري بمدرسة قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال.

■ جانب من طلاب المدرسة خلال التدريبات العملية

ائتمان وطن
لوسيل
تميم المجد

القطاع المالي
استراتيجيات وتطوير متواصل

لوسيل إنفوجرافيك

تتواصل الاستعدادات لإطلاق الخطة الاستراتيجية الثانية لتنظيم القطاع المالي 2017–2022، والتي تدعم رؤية قطر الوطنية 2030 وتتضمن أحدث الاساليب في كشف ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتركيز على تطوير العنصر البشري في القطاع المالي وخلق كوادر تتمتع بمعايير مهنية عالمية تضع قطر كدولة رائدة في تنظيم القطاع المالي وتجعلها مركزاً مالياً عالمياً متقدماً.

ركائز تدعم التصنيف السيادي والعملة الوطنية

- الاحتياطيات والاصول السيادية المملوكة للدولة
- ربط الريال القطري بالدولار بما يعزز الاستقرار
- متانة الجهاز المصرفي وقدرته على تجاوز الازمات
- البنوك الوطنية تقود النمو في الشرق الاوسط والخليج

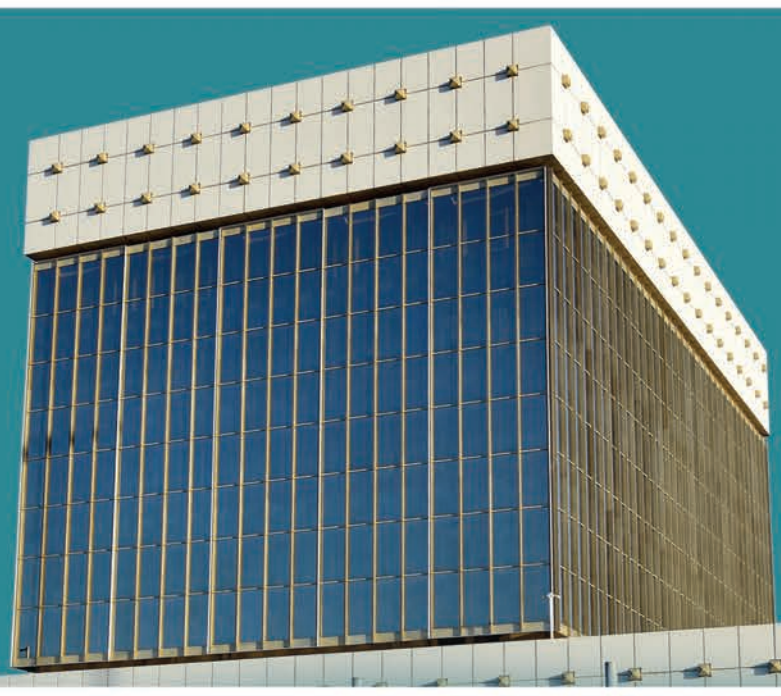

1317
مليار ريال موجودات البنوك في أغسطس 2017

793.6
مليار ريال ودائع الجهاز المصرفي في اغسطس 2017

%250
استثمارات خارجية من الناتج المحلي

161.1
مليار ريال ايرادات القطاع النفطي عام 2016

16.8
مليار ريال الحساب المالي للدولة بنهاية 2016

%24.4
نموا في ايرادات البنوك الوطنية 2016

عناصر قوة المؤسسات المالية الوطنية

- كفاية راس المال والملاءة المالية
- الاداء التشغيلي المنظم والمتميز
- الاستثمار في الرصيد البشري والتقطير
- حوكمة تتماشى مع المعايير الدولية
- الالتزام بضوابط وأحكام «المركزي»

المصدر: لوسيل

By.Mohamed Elzawam

الإشراف العام: عبدالدايم عبدالعزيز تحرير: أحمد فضلي الإخراج الفني: محمد غريب